DFRLab

ديموقراطية خرجت عن مسارها

بيئة المعلومات الغير مستقرة في السودان، ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

Tessa Knight, DFRLab, and Lujain Alsedeg, Code for Africa

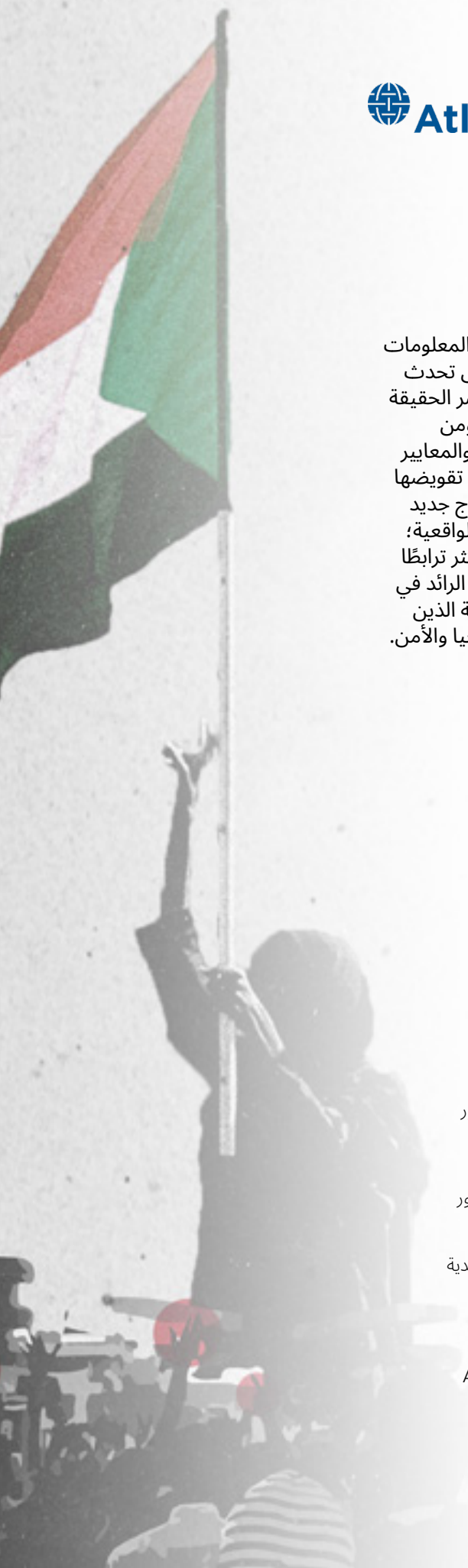

Atlantic Council DFRLab

إعداد

Tessa Knight, DFRLab,

Lujain Alsedeg, Code for Africa

شكر وتقدير

Iain Robertson

Andy Carvin

مهمة **معمل دي اف ار لاب** هي تحديد المعلومات المضللة والكشف عنها وشرحها اين ومتى تحدث عن طريق ابحاث المصادر المفتوحة؛ لنشر الحقيقة الموضوعية كاساس لحكومات من اجل ومن خلال افراد الشعب، لحماية المؤسسات والمعايير الديمقراطية من أولئك الذين يسعون إلى تقويضها في مساحة التفاعل الرقمية؛ لإنشاء نموذج جديد من الخبرة يتكيف مع التأثيرات والنتائج الواقعية؛ ولبناء مرونة رقمية في وقت البشر فيه أكثر ترابطًا من أي وقت مضى، من خلال بناء المركز الرائد في العالم لمحللي التحقيقات الجنائية الرقمية الذين يتتبعون الأحداث في الحوكمة والتكنولوجيا والأمن.

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بدعم من منظمة Humanity United

ISBN 978-1-61977-287-8

تصميم الغلاف: محمد المكي، بإقتباس من صور محمد ابراهيم. أعيد طبعها بإذن من المصور.

المجلس الأطلسي للولايات المتحدة الامريكية ٢٠٢٣. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن كتابي من المجلس الأطلسي، إلا في حالة الاقتباسات الموجزة في المقالات الإخبارية أو المقالات النقدية أو المراجعات.

يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

Atlantic Council, 1030 15th Street NW,
12th Floor, Washington, DC 20005

أغسطس ٢٠٢٣

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي..... ١
المقدمة..... ٢
الثورة، الانتقال، والانقلاب..... ٣
دور المرأة..... ٧
مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي التي تقودها النساء..... ٨
السعة التكنولوجية..... ١٠
إغلاقات الإنترنت..... ١١
التشريع والتقاضي حول الوصول إلى الإنترنت..... ١٢
القوانين..... ١٤
القانون الجنائي لسنة ١٩٩١..... ١٤
قانون النشر والمطبوعات لعام ٢٠٠٩..... ١٤
قانون حق الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٥..... ١٤
قانون الأمن القومي، تعديل عام ٢٠٢٠..... ١٥
قانون الجرائم الإلكترونية لسنة ٢٠٢٠..... ١٥
تدفق المعلومات عبر الإنترنت..... ١٧
عمليات التضليل الداخلي في السودان..... ٢٠
عمليات التضليل خلال الفترة الانتقالية..... ٢٠
التضليل قبل وبعد الانقلاب..... ٢٢
عمليّات التضليل الخارجية..... ٢٣
شركات العلاقات العامة من دول الخليج..... ٢٣
اتباع قواعد اللعبة الروسية..... ٢٣
حملات وسائل التواصل الاجتماعي الروسية..... ٢٤
عمليات التضليل غير المتصلة بالإنترنت..... ٢٥
خاتمة..... ٢٦
قائمة المصطلحات..... ٢٧
شخصيات..... ٢٧
الحكومة والسياسة والمجتمع المدني..... ٢٧
مصطلحات أُخرى..... ٢٧

الملخص التنفيذي

في السنوات الأخيرة، شهد السودان اضطرابات سياسية كبيرة، من الإطاحة بالحاكم الاستبدادي عمر البشير في عام ٢٠١٩، وانقلاب ٢٠٢١ الذي أطاح بالحكومة الانتقالية، لإندلاع الصراع العنيف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع الشبه عسكرية في ابريل ٢٠٢٣. مما أثمر عن خروج الدولة عن مسارها وآمالها في التحول الديمقراطي، على الرغم من سنوات من الاحتجاجات المدنية التي تعطلت هي نفسها بسبب مناورات الشرطة والتهديد بحرب أهلية شاملة. لا تنحسر انعكاسات هذا الخلاف المجتمعي على الحياة الواقعية فحسب، بل أيضًا على بيئة المعلومات عبر الإنترنت في الدولة. يتناول هذا التقرير حالة المجال الرقمي في السودان في الفترة التي سبقت الصراع الحالي، مع التركيز على الفترة من انقلاب أكتوبر ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢٢.

في الوقت الذي لعبت فيه شبكات الإنترنت دورًا حاسمًا في تنظيم الاحتجاجات والكشف عن الأعمال الوحشية التي ارتكبها جهاز أمن البشير، ظل ما يقرب من ٧٠٪ من سكان السودان منقطعين عن الانترنت اعتبارًا من يناير ٢٠٢٢.

على الرغم من أن أقل من ثلث السكان يملكون إمكانية الوصول إلى الإنترنت، اعتبر كل من نظام البشير والنظم الحاكمة اللاحقة أن الاتصال عبر الإنترنت أداة خطرة في أيدي المواطنين المحتجين. بين ديسمبر ٢٠١٨ وديسمبر ٢٠٢٢، تعرض المواطنون السودانيون إلى ١٣٨ يومًا من انقطاع الإنترنت.

عموماً، كانت البنية التحتية القانونية نموذجية لخدمة الأنظمة الاستبدادية من حيث أنها مصممة للحد من حرية التعبير وتمكين الإجراءات العقابية ضد المعارضين. حيث وظفت السلطات قوانيناً غامضة عن عمد لفرض تعطيل الإنترنت ومصادرة الهواتف المحمولة للمتظاهرين. على سبيل المثال، يجرّم القانون الجنائي لعام ١٩٩١ نشر المعلومات الكاذبة، في حين أن تعديل عام ٢٠٢٠ لقانون الجرائم الإلكترونية، والذي تم إقراره سراً، أقر أن عقاب نشر المعلومات المضللة هو السجن لمدة تصل إلى أربع سنوات أو الجلد أو كليهما. في حين أن العديد من القوانين من عهد البشير لا تزال سارية، كانت هناك أيضًا تحسينات ملموسة على البنية التحتية القانونية في السودان منذ إقالته. لجأ مواطنون مستقلون إلى المحاكم لمحاربة قطع الإنترنت، كما تحدى الصحفيون قانون الصحافة والمطبوعات لإنشاء نقابة إعلامية.

شكل جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني وحدة للجهاد الإلكتروني لمراقبة المعارضة عبر الإنترنت ونشر المعلومات المضللة. خلال احتجاجات ٢٠١٨-٢٠١٩ التي أدت إلى الإطاحة بالبشير، وصفت المعلومات المضللة الداخلية للنظام المتظاهرين بالعنف. وبعد إقالة البشير، عملت الحملات الداخلية على الترويج للجهاز العسكري واستهداف الحكومة الانتقالية.

أشار النشطاء الذين تحدثوا إلى مؤلفي التقرير إلى أنهم كانوا حذرين في المقام الأول من تمكن عملاء المخابرات من تحديد هوياتهم بعد مشاركتهم أدلة مشروعة على العنف المرتكب ضد المتظاهرين. على الرغم من الخطر، استخدم النشطاء Facebook Live لبث أدلة على وحشية النظام وتأكدوا من ألا يمكن تكذيبها بسهولة بادّعاء أنها قديمة أو مزيفة من خلال تضمين وذكر وقت وتاريخ وموقع حوادث هذه الجرائم في منشورات وسائل التواصل الاجتماعي.

ظهر شكل مهم من أشكال المقاومة عبر الإنترنت في مجموعات فيسبوك المخصصة للنساء فقط. كانت هذه المجموعات تُستخدم سابقًا بغرض التعرف على الرجال الخائنين لزوجاتهم، ثم تحولت إلى منصات تحقيق تنشر فيها النساء صورًا للمشتبهين بأنهم أعضاء جهاز الأمن مرتدين ملابساً مدنية ومتهمين بإساءة معاملة المتظاهرين. كانت المجموعات ناجحة للغاية في الكشف عن معلومات شخصية عن ضباط المخابرات السريين لدرجة أن العديد من الضباط بدأوا بارتداء الأقنعة لإخفاء هوياتهم.

ركزت الكيانات الأجنبية التي تنظم حملات التضليل في المقام الأول على تعزيز علاقتها مع السودان أو دفع السياسة السودانية بالاتجاه الذي يخدم مصالحها. قام يفغيني بريغوزين، المشرف على شركة عسكرية روسية خاصة تسمى مجموعة فاغنر، بإخبار البشير أن ينشر معلومات مضللة تصور المتظاهرين على أنهم عنيفون، بينما ركزت الحملات الروسية لاحقًا على الترويج لمصالح روسيا الخاصة حول بناء قاعدة بحرية في بورتسودان. كما أنفقت شركات العلاقات العامة من دول الخليج التي كانت داعمة للانقلاب الذي أطاح بالبشير آلاف الدولارات على الترويج للجيش، ذلك عندما رأت الفرص المحتملة من بناء علاقة مفيدة معه.

في هذه الأثناء، شكّلت الشائعات المنتشرة في ظل انقطاع الإنترنت تهديدًا للمنظمات الشعبية التي تكافح من أجل محاربة المعلومات الكاذبة التي يتم تناقلها شفهياً.

تتميز بيئة المعلومات الفريدة في السودان بمزيج يجمع نظام إعلامي يحاول بناء سمعة جديرة بالثقة بعد سنوات من الرقابة، ونظام قانوني مصمم للحد من مساعي النظام الإعلامي تلك، بالإضافة إلى شعب يسعى إلى زيادة الديمقراطية والتمثيل الحكومي. في ضوء الصراع المستمر، لا يزال الأفق القريب قاتما. ولكن على المدى الطويل، لن تتوفر نقاط الانطلاق اللازمة لبناء ديمقراطية مرنة في السودان إلا من خلال تحقيق أكبر قدر من الشفافية والمساءلة حول التدفق الحر للمعلومات بالتزامن مع وقف العنف.

مقدمة

على مدى ما يقرب من ثلاثين عامًا في السلطة، استخدم الرئيس السوداني السابق عمر البشير العنف والرقابة والمراقبة وتزوير الانتخابات للحفاظ على حكمه الاستبدادي. وتم إلغاء الحقوق المدنية والسياسية من قبل حزب المؤتمر الوطني الحاكم (NCP) لضمان سيطرة نظام البشير بإحكام على الشعب السوداني.

من خلال تطبيق قوانين للسيطرة على ما يمكن وما لا يمكن نشره من قبل وسائل الإعلام أو على الإنترنت، كان حزب المؤتمر الوطني قادراً على تشكيل الحوار الوطني دون الحاجة إلى الاعتماد بشكل كبير على المعلومات المضللة والدعاية. قامت أجهزة المخابرات بمراقبة واعتقال أي شخص ينتقد النظام، مما أجبر المواطنين على استخدام وسائل سرية للتواصل، مثل تطبيقات الرسائل المغلقة.

كانت تقابل أي محاولات علنية لمعارضة حزب المؤتمر الوطني بالعنف الشديد والفوري. وعلى الرغم من ذلك، أنشأت المنظمات المدنية المحلية إطارًا للاحتجاجات الثورية غير العنيفة التي اندلعت في نهاية عام ٢٠١٨، وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود في السلطة، أطاح انقلاب نظمه الجيش السوداني بالبشير في أبريل ٢٠١٩.

خلال أربع سنوات منذ الإطاحة بالبشير من السلطة، لم يتمكن المواطنون السودانيون من التصويت لحكومة ديمقراطية. شهد الانقلاب العسكري الثاني في أكتوبر عام ٢٠٢١ تحرك البلاد بعيدًا عن الحكم المدني. مع تصاعد الخلاف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى صراع مفتوح، تعرض المواطنون يوميًا لضخ المعلومات المضللة التي تنشرها مجموعة من الجهات الفاعلة الداخلية، فضلاً عن الجهات الفاعلة الأجنبية الحريصة على تشكيل المستقبل السياسي للسودان بما يناسب مصالحها. في حين شهدت البلاد بعض المكاسب بارزة، بما في ذلك حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فقد شهدت أيضًا حملة قمع مستمرة ضد حقوق الإنسان حيث يواجه المتظاهرون باستمرار أعمال عنف مميتة.

من خلال تحليل قوانين البلاد وقدراتها التكنولوجية، ينظر هذا التقرير إلى بيئة المعلومات في السودان من خلال عدسة ثورة ٢٠١٨-٢٠١٩، والانتقال اللاحق، وانقلاب ٢٠٢١، والدوامة السياسية المنحدرة مع نهاية عام ٢٠٢٢، التي سبقت مباشرة اعمل العنف التي انطلقت في ابريل ٢٠٢٣.

تم جمع العديد من دراسات الحالة والأمثلة الواردة في هذا التقرير باستخدام أدوات وتقنيات مفتوحة المصدر، كما تضمن البحث أيضًا مقابلات مع نشطاء على أرض الواقع وعاملين في المجتمع المدني وسياسيين سابقين وصحفيين. ومع ذلك، من المهم ملاحظة اثنين من القيود الهامة التي واجهت تحضير هذا التقرير. الأول كان لوجستيًا: ما يقرب من ٧٠٪ من الشعب لازال غير متصل بالإنترنت، مما يعني أن كمية كبيرة من المعلومات لا تصل إلى عالم الإنترنت أساساً، ولا يمكن للمقابلات كمصدر تغطيتها بشكل كامل أيضًا. يتعلق القيد الثاني بسلامة الأفراد، سواء من تمت مقابلتهم كجزء من هذا البحث أو أولئك الذين تم تضمين منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي كدليل داعم، حيث يمكن أن يؤدي نشر محتوى لا توافق عليه الدولة إلى تعريض المواطنين لخطر شديد.

للتغلب على هذه القيود، تحدث الباحثون في هذا التقرير إلى ناشطين على الأرض؛ ومن أجل سلامتهم، تم حجب بعض المحتوى في هذا التقرير عن عمد أو تركه دون إسناد. قدم بعض هؤلاء النشطاء أدلة حاسمة للمساعدة في التحقيقات التي لم تكن لتُنشر على الملأ، بينما قدم آخرون تحديثات بشأن المعلومات خارج شبكة بالإنترنت التي يتم مشاركتها علانية على مستوى المجتمع أو الحي. هذه المعلومات، رغم أنه لا يمكن الوصول إليها من قبل الباحثين المقيمين خارج السودان، إلا أنها لا تزال متاحة بسهولة لأولئك الذين تؤثر عليهم بشكل مباشر.

الثورة، الانتقال، والانقلاب

بعد توليه السلطة في انقلاب عام ١٩٨٩، أمضى البشير السنوات التسعة والعشرين التالية في تحويل السودان إلى دولة إرثية فاسدة. كجزء من ذلك، حظر نظام البشير النقابات والجمعيات المهنية واستبدلها بالمنظمات التي يقرها النظام وتديرها كوادر البشير الإسلامية [1]، مما أجبر الجماعات المدنية على العمل في الخفاء.

على الرغم من كونها محظورة، تجمع المواطنون السودانيون معًا لإنشاء نقابات ومنظمات مدنية قبل سنوات من الإطاحة بالبشير. قِرفنا، حركة سياسية يقودها الشباب، بدأت في الأصل في عام ٢٠٠٨ وعملت على إنهاء نظام البشير، بحسب المتحدث باسم الجماعة أحمد عباية [2].

بشكل منفصل، في عام ٢٠٢١، اجتمعت مجموعة من المحاضرين الجامعيين مع اللجنة المركزية للأطباء السودانيين ولجنة المعلمين لتشكيل تجمع المهنيين السودانيين (SPA)، وهي نقابة غير قانونية تركز في الأصل على تحسين ظروف العمل والرواتب بشكل عام ورفع الأجر الأدنى الوطني. أصبح للجمعية لاحقاً دور فعال في الإطاحة بالبشير [3].

طوال فترة حكم البشير، غالبًا ما قوبلت المظاهرات والنشاط السياسي المعارض بالعنف الشديد. وفي عام ٢٠١٣، استجاب حزب المؤتمر الوطني لأكبر الاحتجاجات ضد حكم البشير منذ عقود بقتل عدة مئات من المتظاهرين[4] وقطع الوصول إلى الإنترنت[5]. وبحسب خلود خير، مديرة كونفلونس الاستشارية، وهي مؤسسة فكرية مقرها الخرطوم، فإن القمع العنيف للاحتجاجات في العاصمة السودانية كان لحظة فاصلة للبلاد، حيث رأى المواطنون أن النظام لا يتورع عن قتل المدنيين. [6]

بالنظر مجدداً في حملة القمع، أوضحت خير أن «الطريقة التي سيطر بها حزب المؤتمر الوطني على الأمور كانت على مستوى الحي من خلال «اللجان الشعبية» التي كانت حجر الأساس للنظام، لذلك اعتقد الناس أن طريقة المقاومة هي تشكيل لجان مقاومة تعمل على مستوى الحي وإنشاء إطار عمل من الأسفل إلى الأعلى.» [7]

بينما فشلت الاحتجاجات في إزاحة البشير من الحكومة، بدأ الانتشار اللاحق للعمل المدني والمجتمعي المفرط في إنشاء اللبنات الأساسية لحركة الاحتجاج السلمي التي أدت في النهاية إلى عزل البشير. [8]

في عام ٢٠١٨، وصل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان إلى ذروته: فقد انخفض الجنيه السوداني، وارتفع التضخم إلى ما يقرب من ٧٠٪، وتضاعف سعر رغيف الخبز ثلاث مرات.[9] وفي ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، اندلعت الاحتجاجات في مدينة عطبرة وسط غضب شعبي من الصراعات الاقتصادية في السودان. وقتلت الشرطة على الفور تقريبًا العديد من المتظاهرين استجابة لسرعة انتشار التحركات الجماهيرية في جميع أنحاء البلاد التي دعا المتظاهرون فيها إلى إنهاء حكم البشير[10]. وقالت المتحدثة باسم تجمع المهنيين السودانيين آنذاك، سارة عبد الجليل، «لا يمكن لـتجمع المهنيين السودانيين (واس) أن تطلب فقط رفع الحد الأدنى للأجور، لقد استمعنا إلى المحتجين وطلبنا تغيير النظام[11]

1 ويلو بيرريدج وآخرون، "الديمقراطية غير المكتملة في السودان: الوعد وخيانة الثورة الشعبية"، (لندن: دار نشر هيرست، ٢٠٢٢)، ٢٠.

2 مقابلة مع أحمد عباية على الإنترنت في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢.

3 ريم عباس، "كيف أصبح الاتحاد السوداني غير الشرعي أكبر تهديد لحكم عمر البشير الذي دام ٢٩ عامًا"، The National، ٢٨ يناير ٢٠١٩، https://www.thenationalnews.com/world/africa/how-an-illegal-sudanese-union-became-the-biggest-threat-to-omar-al-bashir-s-29-year-reign-1.819159

4 «السودان: مقتل العشرات أثناء الاحتجاجات»، Human Rights Watch، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣، https://www.hrw.org/news/2013/09/27/sudan-dozens-killed-during-protests

5 بيتر ميسك، «تحديث: الإغلاق الجماعي للإنترنت في السودان بعد أيام من الاحتجاج»، Access Now، ١٥ أكتوبر ٢٠١٣، https://www.accessnow.org/mass-internet-shutdown-in-sudan-follows-days-of-protest

6 مقابلة مع خلود خير عبر الإنترنت في ٣١ اكتوبر ٢٠٢٢.

7 المرجع السابق.

8 ماروفيتش وحيدر، بذر البذور.

9 محمد أمين، "السخط في السودان مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والبشير يفرض التقشف"، *Middle East Eye*، ١٤ سبتمبر ٢٠١٨، https://www.middleeasteye.net/news/discontent-sudan-economic-crisis-bites-and-bashir-imposes-austerity. آية المليك، "ما الذي صعّد الاحتجاجات في السودان؟"، الجزيرة ، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨ https://www.aljazeera.com/news/2018/12/26/what-prompted-the-protests-in-sudan/.

10 "مقتل العديد في السودان بالتزامن مع استمرار الاحتجاجات على ارتفاع الأسعار»، الجزيرة ، ٢١ ديسمبر ٢٠١٨، https://www.aljazeera.com/news/2018/12/21/several-killed-in-sudan-as-protests-over-rising-prices-continue/.

11 ريم عباس، «كيف أصبح اتحاد سوداني غير شرعي أكبر تهديد لحكم عمر البشير الذي دام ٢٩ عامًا».

لقطة شاشة لتغريدة الصحفي السوداني واصل علي نشر فيها صوراً للاحتجاجات في عطبرة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨.[A]

بعد أيام من اندلاع الاحتجاجات الجماهيرية، أغلقت حكومة البشير مرة أخرى الوصول إلى الإنترنت[12]. في فبراير ٢٠١٩، أعلن البشير حالة الطوارئ الوطنية لمدة عام وحل الحكومة المركزية واستبدل جميع حكام الولايات بمسؤولين عسكريين. [13]

بعد شهور من الاحتجاجات اليومية والسجن الجماعي والهجمات القاتلة على المتظاهرين، أطاح الجيش السوداني بالبشير من السلطة في ١١ أبريل ٢٠١٩، وقام قادة الانقلاب بحل حكومة حزب المؤتمر الوطني وتعليق الدستور وتعيين المجلس العسكري الانتقالي (TMC) للإشراف على انتقال السلطة.[14] وبعد التسييس والمناورات الداخلية، ظهر قائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان كزعيم للمجلس العسكري الانتقالي، بينما عُيِّن الجنرال محمد حمدان دقلو -زعيم قوات الدعم السريع (RSF) والمعروف باسم حميدتي- نائباً للرئيس. بحلول ابريل ٢٠٢٣، سيكون الجنرالان وقواتهما في صراع مفتوح وعنيف.

على الرغم من الإطاحة بالبشير، استمرت الاحتجاجات حيث دعت قوى الحرية والتغيير (FFC)، وهو تحالف من الجماعات المدنية والسياسية يتضمن تجمع المهنيين السودانيين، إلى الانتقال الفوري إلى الحكم المدني. وظل المحتجون خارج مقر الجيش في الخرطوم مطالبين بحكومة يقودها مدنيون وإجراء انتخابات ديمقراطية، رافضين قبول حكومة يديرها شخصيات عسكرية وأمنية أو أنصار البشير.[15]

في ٧ مايو عام ٢٠١٩، وقع حميدتي صفقة مع شركة الضغط الكندية ديكنز ومادسن Dickens & Madson Inc لتحسين صورة الجيش السوداني على الصعيدين المحلي والدولي.[16] وفقًا للعقد، كان الهدف هو «ضمان الحصول على الاعتراف كقيادة انتقالية شرعية لجمهورية السودان وإنشاء دور إشرافي للمجلس»[17]. كما تم التعاقد مع شركة الضغط نفسها لتأمين التمويل للمعدات العسكرية السودانية، والتأثير على سياسة الولايات المتحدة لصالح المجلس العسكري الانتقالي، وتأمين العلاقات مع المملكة العربية السعودية وروسيا وليبيا.[18]

ولكن شركة ديكنز ومادسن لاقت صعوبة فى تحسين صورة المجلس العسكري الانتقالي وبالأخصّ قوات الدعم السريع. في ٣ يونيو ٢٠١٩، قامت قوات الدعم السريع بقتل أكثر من مائة

12 برهان تاي، «وسط احتجاجات عمت البلاد، السودان يغلق وسائل التواصل الاجتماعي على شبكات الهاتف المحمول»، Access Now، ٢١ ديسمبر ٢٠١٨، https://www.accessnow.org/amid-countrywide-protest-sudan-shuts-down-social-media-on-mobile-networks/

13 "البشير يعلن حالة الطوارئ لمدة عام ويقيل الحكومة"، *Middle East Eye*، ٢٢ فبراير ٢٠١٩، https://www.middleeasteye.net/news/sudans-bashir-declares-year-long-state-emergency-dismisses-government
محمد أمين، «تغيير جذري في حكومة السودان في اليوم الأول من حكم الطوارئ»، *Middle East Eye*، ٢٣ فبراير ٢٠١٩، https://www.middleeasteye.net/news/major-shake-sudans-government-first-day-emergency-rule

14 سارة السرجاني ونعمة الباقر وياسر عبد الله، «طرد الرئيس السوداني البشير في انقلاب عسكري»، CNN، ١١ أبريل ٢٠١٩، https://edition.cnn.com/2019/04/11/africa/sudan-unrest-intl/index.html

15 "الجيش السوداني يطيح بالرئيس عمر البشير بعد شهور من الاحتجاجات"، *Middle East Eye*، ١١ أبريل ٢٠١٩، https://www.middleeasteye.net/news/sudans-army-topples-president-omar-al-bashir-after-months-protests

16 جيفري يورك، «الاستعانة بشركة ضغط كندية بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي لتلميع صورة النظام العسكري السوداني»، *Globe and Mail*، ٢٧ يونيو ٢٠١٩، https://www.theglobeandmail.com/world/article-canadian-lobbying-firm-hired-for-us6-million-to-polish-image-of-sudan/.

17 المرجع السابق.

18 توم ويلسون، «رئيس ميليشيا السودان يستعين بمجموعة ضغط كندية مقابل 6 ملايين دولار»، *Financial Times*، ٣٠ يونيو ٢٠١٩ https://www.ft.com/content/816fb488-99a7-11e9-9573-ee5cbb98ed36

متظاهر في الخرطوم واغتصاب الرجال والنساء وإلقاء الجثث في نهر النيل.[19] وفي أعقاب المذبحة التي وقعت في الخرطوم، صرح المجلس العسكري الانتقالي بأن المفاوضات مع قوى الحرية والتغيير ستعلق، وأن الانتخابات العامة ستجرى في غضون تسعة أشهر.[20] رداً على ذلك، دعا تجمع المهنيين السودانيين إلى عصيان مدني كامل إلى حين تشكيل حكومة مدنية.[21]

أسفرت المحادثات التي استمرت شهرين بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، والتي استمر خلالها قتل المتظاهرين، عن حل المجلس العسكري الانتقالي وتشكيل مجلس السيادة في ٢٠ أغسطس ٢٠١٩. ظل البرهان زعيمًا للبلاد، مع خمسة ممثلين عسكريين، بمن فيهم حميدتي، وستة ممثلين مدنيين. ضم المجلس امرأتين فقط[22]. وأدى عبد الله حمدوك، الاقتصادي المرموق والمسؤول السابق في الأمم المتحدة، اليمين كرئيس للوزراء في ٢١ أغسطس ٢٠١٩.[23]

على الرغم من أن اتفاق تقاسم السلطة كان ناجحًا على الورق، إلا أنه من الناحية العملية لا زال الجيش يبدو للمواطنين السودانيين أنه المسيطر. في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، شهدت الاحتجاجات الجماهيرية في جميع أنحاء البلاد مدنيين يطالبون بتفكيك النظام القديم. قال أحد المتظاهرين لموقع Middle East Eye ، «الجيش يحكم البلاد، وليس المدنيين.. [نحن] لم نحقق أهداف الثورة، وهذا هو سبب احتجاجنا مرة أخرى.» [24]

في ٢١ سبتمبر عام ٢٠٢١، أعلن حمدوك أنه تم إحباط محاولة انقلاب يُزعم أنه تم تدبيرها من قبل «فلول النظام السابق» الذين كانوا «عازمين على إجهاض التحول الديمقراطي المدني.»[25]

وبعد شهر، خرج آلاف المتظاهرين المرتبطين بحزب المؤتمر الوطني والأحزاب الإسلامية في شوارع الخرطوم، ونظموا اعتصامًا دام أيامًا خارج القصر الرئاسي مطالبين الجيش بالسيطرة على البلاد عبر انقلاب عسكري.[26] قوبلت هذه الدعوات بمظاهرات مضادة داعمة للحكومة الانتقالية.[27] تم تنظيم الاحتجاجات المتنافسة من قبل فصائل من داخل قوى الحرية والتغيير، حيث دعم الفصيل الأساسي حكومة حمدوك وفصيل منشق طالب بحل الحكومة المؤقتة.[28]

وبعد أيام، في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، فعل الجيش ذلك بالضبط: حيث أعلن البرهان في خطاب متلفز عن حل الحكومة السودانية وبدء حالة الطوارئ. على الرغم من الادعاء بأن هذه الخطوة لم تكن انقلابًا بل كانت محاولة «لتصحيح المسار» نحو الانتقال الديمقراطي، أصبح البرهان الرئيس الفعلي للسودان.[29]

وذكر البرهان أنه لم يتم القبض على حمدوك، بل وُضع قيد الإقامة الجبرية في منزل قائد الجيش نفسه.[30] وأصدرت وزارة الثقافة والإعلام بياناً دعت فيه المواطنين إلى القيام بأعمال عصيان مدني والنزول الى الشوارع.

---

19 أكد حميدتي وقوات الدعم السريع أن المسؤولين عن مذبحة الخرطوم كانوا مندسين يرتدون زي قوات الدعم السريع، وليسوا أفراد قوات الدعم السريع الرسميين. بينما لم تتم إدانة أي شخص على الجرائم المرتكبة في ٣ يونيو ٢٠١٩، حيث أظهرت أدلة فيديو أثناء فض الاعتصام وبعده رجال مسلحين يرتدون زي قوات الدعم السريع ويجبرون المتظاهرين الأسرى على المطالبة بالحكم العسكري أمام الكاميرا، وقد تم اتهام قوات الدعم السريع من قِبل المتظاهرين والنشطاء بالوقوف وراء عمليات القتل. كامل أحمد، "لقد شعروا بالنصر": كيف صور رجال الميليشيات السودانية هجومهم المميت على المتظاهرين، *Middle East Eye*، ١٦ يوليو ٢٠١٩،
https://www.middleeasteye.net/news/rsf-khartoum-how-sudan-feared-militia-janjaweed-filmed-deadly-assault-protesters.
(صور مزعجة)BBC News افريقيا، "بث مباشر لمذبحة في السودان – BBC افريقيا وثائقي حي"، ١٢ يوليو ٢٠١٩، فيديو يوتيوب
https://www.youtube.com/watch?v=dR56qxM4kHA.خالد عبد العزيز ومايكل جورجي، "اعتصام السودان وإراقة الدماء يشل الانتفاضة"، Reuters، ١٠ يونيو ٢٠١٩،
https://www.reuters.com/article/us-sudan-politics-crackdown/sudan-sit-in-bloodshed-cripples-uprising-idUSKCN1TB1VK

20 "الجيش السوداني يلغي اتفاق الانتقال ويدعو إلى إجراء انتخابات بعد حملة القمع المميتة"، *Middle East Eye*، ٤ يونيو ٢٠١٩،
https://www.middleeasteye.net/news/sudan-military-scraps-transition-deal-and-calls-elections-after-deadly-crackdown.

21 "دعوة تجمع المهنيين السودانيين الاحتجاجي إلى" عصيان مدني "على الصعيد الوطني"، *Middle East Eye*، ٨ يونيو ٢٠١٩،
https://www.middleeasteye.net/news/sudan-protest-group-spa-calls-natonwide-civil-disobedience

22 محمد حسن، «من هم أعضاء مجلس السيادة السوداني الجديد؟»، *Middle East Eye*، ٢١ أغسطس ٢٠١٩،
https://www.middleeasteye.net/news/who-sudans-new-sovereign-council

23 عبد الله حمدوك، «من هو رئيس وزراء السودان الجديد؟»، الجزيرة ، ٢١ أغسطس ٢٠١٩،
https://www.aljazeera.com/news/2019/8/21/abdalla-hamdok-who-is-sudans-new-prime-minister

24 محمد أمين، «اندلاع الاحتجاجات في السودان بالتزامن مع تصاعد الدعوات لـ» تصحيح «الثورة»، *Middle East Eye*، ٣٠يونيو ٢٠٢٠،
https://www.middleeasteye.net/news/protests-sudan-correct-revolution-path-hamdok

25 «انقلاب السودان الفاشل: الحكومة تلوم العناصر الموالية للبشير»، *BBC*، ٢١ سبتمبر ٢٠٢١،
https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-58629978

26 «السودان: المحتجون يطالبون بانقلاب عسكري مع تفاقم الأزمة»، *BBC*، ١٧ أكتوبر ٢٠٢١،
https://www.bbc.co.uk/news/world-africa-58943013

27 "نزول الحشود إلى شوارع السودان بعد دعوات للاحتجاجات المتنافسة»، الجزيرة ، ٢١ أكتوبر ٢٠٢١،
https://www.aljazeera.com/news/2021/10/21/supporters-of-civilian-rule-in-sudan-kick-off-rally-in-khartoum

28 المرجع السابق.

29 «انقلاب السودان ٢٠٢١: خمس لحظات غريبة من خطاب البرهان»، *Middle East Eye*، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١،
https://www.middleeasteye.net/news/sudan-coup-burhan-speech-strange-moments

30 بيتر بومونت ومراسل الجارديان، «رئيس الوزراء السوداني محتجز في منزل زعيم الانقلاب» من أجل سلامته «، *The Guardian* ، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢١،
https://www.theguardian.com/world/2021/oct/26/sudan-prime-minister-abdalla-hamdok-detained-for-own-safety-says-military-leader

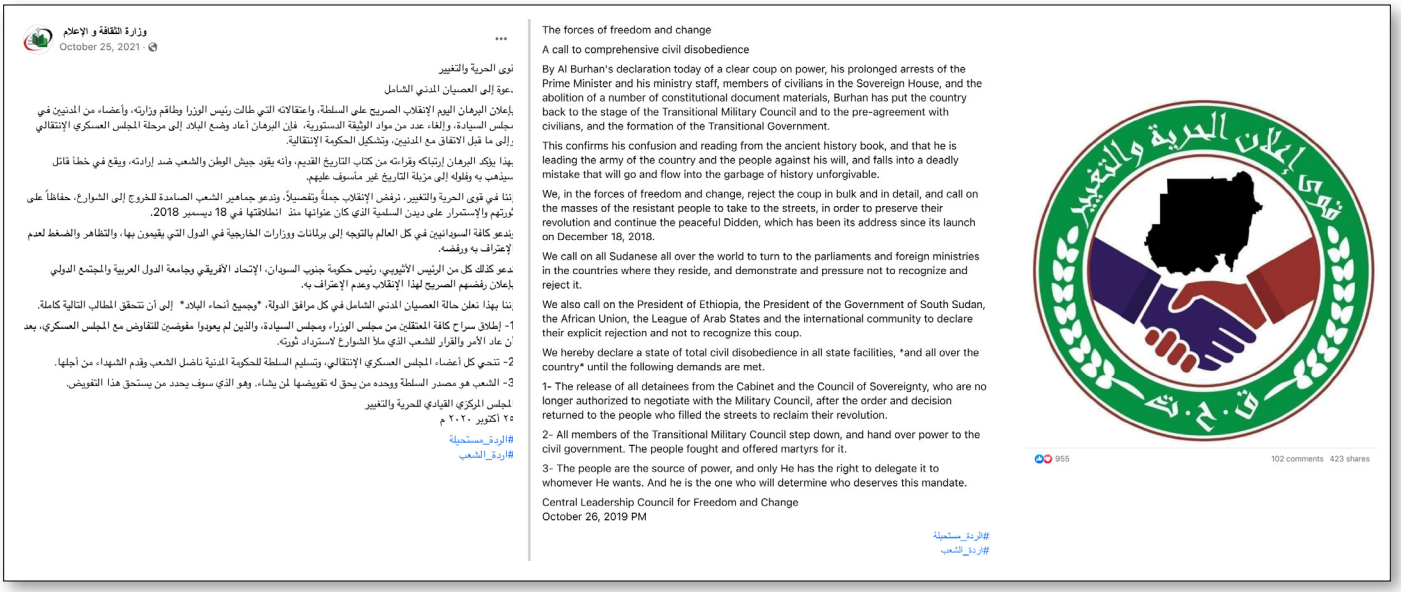

لقطة شاشة لمنشور على فيسبوك دعت فيه حكومة عبد الله حمدوك إلى تحرك احتجاجي بعد انقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١.[B]

وأعلن تجمع المهنيين السودانيين في بيان له: «نحث الجماهير على النزول وإشغال الشوارع وإغلاق جميع الطرق بالحواجز والإضراب العمالي العام وعدم التعاون مع الانقلابين واستخدام العصيان المدني لمواجهتهم.»[31]

في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١، بعد ما يقارب من شهر من وقوع الانقلاب، أُعيد حمدوك إلى منصب رئيس الوزراء بعد توقيع اتفاق مع البرهان.[32] لكن في الشوارع كان يُنظر إلى حمدوك على أنه خائن للثورة. واستمرت الاحتجاجات الجماهيرية، وفي ٢ يناير ٢٠٢٢، استقال حمدوك من منصب رئيس الوزراء مدعيا أن محاولاته لسد الفجوة بين القوى السياسية قد باءت بالفشل.[33]

استمرت الاحتجاجات ضد الانقلاب والحكم العسكري اللاحق طوال عام ٢٠٢٢، فيما تدهورت العلاقات بين البرهان وحميدتي. على الرغم من أن المجتمع الدولي استخدم احتجاجات الشوارع في كثير من الأحيان كمقياس للمقاومة، إلا أن التحدي ضد الانقلاب تجلّى بطرق لا تعد ولا تحصى، بما في ذلك إنشاء مواثيق لجان المقاومة[34] والإضراب الجماعي.[35]

31 قوات الأمن السودانية تعتقل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، الجزيرة ، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١،
https://www.aljazeera.com/news/2021/10/25/sudans-abdalla-hamdok-under-arrest-report

32 خالد عبد العزيز، «الجيش السوداني يعيد رئيس الوزراء، لكن تبقى الاحتجاجات مستمرة»، Reuters، ٢١ نوفمبر ٢٠٢١،
https://www.reuters.com/world/africa/sudan-military-reinstate-ousted-pm-hamdok-after-deal-reached-umma-party-head-2021-11-21/

33 «حمدوك يستقيل من منصبه كرئيس للوزراء وسط مأزق سياسي»، الجزيرة، ٣ يناير ٢٠٢٢،
https://www.aljazeera.com/news/2022/1/2/sudan-pm-abdalla-hamdok-resigns-after-deadly-protest

34 مات ناشد، «سوف يتنحى متظاهرو السودان المشككون بالجيش»، الجزيرة ، ٦ يوليو ٢٠٢٢،
https://www.aljazeera.com/news/2022/7/6/sudan-protesters-skeptical-military-will-step-aside

35 ندى واني، «مقاومة السودان الخفية: اليوم الذي لم يعد ينتظر»، الجزيرة ، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢،
https://www.aljazeera.com/opinions/2022/10/25/sudans-hidden-resistance-coup-day-no-longer-wait

دور المرأة

عرّضت حكومة حزب المؤتمر الوطني القمعية على مدار فترة حكمها النساء السودانيات لعقود من القمع والتمييز. أعطى القانون الجنائي لعام ١٩٩١ لشرطة النظام العام، المعروفة أيضًا باسم شرطة الأخلاق، الحق في اعتقال أي شخص بسبب «اللباس غير اللائق أو غير الأخلاقي.»[36] وعلى الرغم من إمكانية تطبيق القانون على جميع الأجناس، قالت منظمة العفو الدولية إنه في الممارسة العملية «يتم التمييز ضد النساء بشكل غير عادل.»[37] من الجدير بالذكر أن السودان هي أيضاً واحدة من ست دول فقط لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.[38]

أدخل قانون الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ حصصًا تشريعية للمرأة تضمن تخصيص ٢٥٪ على الأقل من المقاعد في المجلس الوطني للمرشحات.[39] في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠١٥ قبل ثورة السودان، شغلت النساء ١٣٣ من أصل ٤٢٦ مقعدًا في المجلس الوطني.[40]

على الرغم من هذه الزيادة الطفيفة في التمثيل السياسي، شكلت المرأة من نواح كثيرة العمود الفقري للثورة. حيث ذكرت العديد من وسائل الإعلام أن غالبية المتظاهرين خلال انتفاضة ٢٠١٨ كانوا من النساء. ووفقًا لتقرير صادر عن معهد ميشيلسن، وهو مؤسسة بحثية غير ربحية، تجاوزت نسبة النساء المتظاهرات ٦٠٪ خلال ثورة ٢٠١٨.[41]

استخدمت النساء الاحتجاجات للدفاع عن حقوقهن وبدأن في تنظيم «مسيرات النساء»[42] للمطالبة بالمساواة بين الجنسين ومعالجة الثغرات في القوانين السودانية التي أدت إلى تصنيف السودان كواحد من أسوأ البلدان فيما يتعلق بحقوق المرأة.[43]

مع المشاركة الواسعة للمرأة في احتجاجات ٢٠١٨ قدمت الحكومة

إحدى المتظاهرات تحمل لافتة كتب عليها «لا مساومة على حقوق النساء. القصاص فقط.»[c]

الانتقالية وعوداً بزيادة تمثيل المرأة في المناصب العامة. كما خصصت الحكومة الانتقالية الأولى التي تم تشكيلها في أغسطس ٢٠١٩ ٤٠٪ من المقاعد البرلمانية الجديدة في السودان للنساء، وحدد تدريب مموّل من الأمم المتحدة عام ٢٠٢٠ ألفاً وسبعين (١٠٧٠) ناشطة مجتمعية -ثلثيهن في سن الأربعين أو أقل- كقادة سياسيين محتملين.[44]

على الرغم من إشادة المراقبين بحكومة حمدوك لإلغائها العديد من القوانين المتحيزة ضد النساء ولمنعها تشويه الأعضاء التناسلية

36 المادة ١٥٢(١) من القانون الجنائي لسنة ١٩٩١،
https://www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/10737

37 السودان: محكمة تلغي إدانة مراهقة بتهمة ارتداء ملابس «غير محتشمة»، Amnesty International UK، ١٢يناير٢٠١٨،
https://www.amnesty.org.uk/sudan-court-overturns-conviction-teenager-sentenced-indecent-dress

38 "حالة التصديق على وضع السودان، « قاعدة بيانات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة»، تمت الزيارة في ٢يناير ٢٠٢٣،
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=165&Lang=EN

39 «قاعدة بيانات حصص النوع الاجتماعي: السودان»، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية،
https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/country-view/260/35

40 المرجع السابق.

41 إيلاف نصر الدين، «خروج مسيرة للنساء السودانيات للحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي»، مركز حقوق الإنسان،Chr. Michelsen Institute، ٢٠٢١،
https://www.cmi.no/publications/7766-sudanese-women-march-for-protection-against-gender-based-violence

"خروج مسيرة نسائية في الخرطوم ... حشد تاريخي رغم الاعتداءات والمضايقات»، الراكوبة، ٩ أبريل ٢٠٢١،
https://www.alrakoba.net/31549308/خروج-مسيرة-نسائية-في-الخرطوم-حشد-تاريخي-رغ/الموكب-النسوي-في-الخرطوم

43 استطلاع، «السودان من أسوأ البلدان فيما يخص حقوق المرأة»، Radio Dabanga، ١٣ نوفمبر ٢٠١٣،
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-one-of-worst-countries-for-women-s-rights-survey

44 "إيجاد القيادات السياسية النسائية المستقبلية في السودان: 1070 مرشحة من النساء والعدد بازدياد»، United Nations، ١٦ يونيو٢٠٢٠،
https://sudan.un.org/en/49556-finding-sudans-future-women-political-leaders-1070-and-rising

صورة امرأة ترتدي الثوب الأبيض التقليدي، اسمها آلاء صلاح، طالبة هندسة معمارية. انتشرت الصورة على الانترنت وأصبحت تمثل دور المرأة في الثورة السودانية.[D]

للإناث، شعرت الناشطات أنهن تم تهميشهن بعد شهور من الإطاحة بالبشير.[45] حيث شغلت النساء مقعدين في مجلس السيادة المؤلف من أحد عشر عضوًا، وأربعة من المناصب الوزارية الستة عشر، وانتُخبت امرأتان فقط كحاكم دولة مدنيين من أصل ثماني عشرة ولاية.[46]

في حديثها في الأمم المتحدة في أكتوبر من ٢٠١٩، أعربت آلاء صلاح عن إحباطها من «تهميش النساء في العملية السياسية الرسمية في الأشهر التي أعقبت الثورة.»[47] آلاء، طالبة هندسة معمارية، جاءت لترمز إلى الدور المحوري للمرأة في الاحتجاجات الثورية بعد أن انتشرت بشكل كبير صورة لها وهي تقف فوق سيارة تقود حشدًا من المتظاهرات بينما كانت ترتدي الثوب الأبيض التقليدي.[48]

45 جيسون بورك وزينب محمد صالح، "السودان على طريق الديمقراطية بالتزامن مع حل الحزب الحاكم السابق"، *The Guardian*، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩ https://www.theguardian.com/world/2019/nov/29/sudan-dissolves-ex-ruling-party-and-repeals-morality-law.
ديكلان والش، "في انتصار للمرأة في السودان، تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية محظور"، *New York Times*، ٣٠ أبريل ٢٠٢٠، https://www.nytimes.com/2020/04/30/world/africa/sudan-outlaws-female-genital-mutilation-.html
. نيتا بهالا، "الثورة لم تنته"، بحسب متظاهرات السودان في الخطوط الأمامية "، Reuters، ١٩ أيلول ٢٠١٩، https://www.reuters.com/article/us-sudan-women-rights/the-revolution-isnt-over-say-sudans-frontline-female-protesters-idUSKBN1W4369

46 سارة العريفي، "المشاركة السياسية للمرأة السودانية بعد الثورة والتحول الديمقراطي"، الديمقراطية في المنفى، *DAWN*، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠، https://dawnmena.org/sudanese-women-participated-in-the-2019-revolution-but-sidelined-during-the-democratic-transition/

47 كاتي رايلي، «الصورة الأيقونة للفتاة ساعدت على تأجيج ثورة السودان. الآن، يتم تهميشها ونساء أخريات «، *Time*، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، https://time.com/5712952/alaa-salah-sudan-women-protest/

48 المرجع السابق.

مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي التي تقودها النساء

رغم كونها في الأقلية السياسية، عوّضت المرأة ضعف تأثيرها في المناصب العامة الرسمية، بالتحكم في الرواية العامة من خلال نشاطها عبر الإنترنت وإنشاء مجموعات مؤثرة تقودها النساء على منصات وسائل التواصل الاجتماعي تركز على الدعوة للإدماج والمساواة.خلال الثورة، حوّلت النساء السودانيات مجموعات فيسبوك المخصصة للنساء فقط إلى أدوات ثورية. كان وجود مجموعات على وسائل التواصل الاجتماعي يمكن للنساء التحدث فيها والتعبير عن أنفسهن دون خوف من الانتقام من شرطة الأخلاق أمراً شائعاً مسبقاً في السودان قبل عام ٢٠١٨، ولكن مع اجتياح الاحتجاجات للبلاد، تحوّلت المجموعات التي تشارك فيها النساء فرص العمل أو تجرين محادثات حول منتجات الحياة اليومية بأسعار معقولة، إلى مساحات مشاركة في الاحتجاج.

إحدى هذه المجموعات، تم إنشاؤها لمساعدة النساء في العثور على معلومات حول معجبيهنّ أو أزواجهن المستقبليين، تحولت إلى منصة لفضح أعضاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS). كانت عضوات المجموعة، والمسماة منبر شات (مصطلح عامي سوداني للمرأة المعجبة برجل)، تنشر صوراً لأعضاء قوات الأمن المشتبه بهم في ثياب مدنية الذين ضايقوا المتظاهرين أو أساءوا معاملتهم، ويطلبون معلومات عنهم.[49] في معظم الحالات، تتمكن المجموعة من الوصول إلى المعلومات الشخصية للمشتبه بهم، بما في ذلك اسمهم وعنوانهم وحتى معلومات الاتصال بهم.[50] أصبحت المجموعة مؤثرة للغاية لدرجة أن أفراد قوات الأمن بدأوا في تغطية وجوههم خوفًا من الكشف عن معلوماتهم الخاصة. [51]

وكأي مجموعة أو نظام يعتمد على جمع المعلومات من العامة، اتُّهمت المجموعة المذكورة في النهاية بنشر المعلومات المضللة والمشاركة في حملات تشهير. واتُهم بعض أعضائها بالتشهير ضد مقدمة برامج تلفزيونية؛ ولكن تمت تسوية القضية، واستمرت المجموعة في العمل.[52]

49 إليانا هاجنة، «كيف ساعدت مجموعة فيسبوك مخصصة للنساء فقط منبر الشات في الإطاحة بالحكومة السودانية «، *Elle*، ٤ أكتوبر ٢٠١٩، https://www.elle.com/culture/career-politics/a29355590/minbar-shat-facebook-sudan-revolution/

50 تاميرا جريفين، "هؤلاء النساء انضممن إلى الفيسبوك لمتابعة معجبيهم. الآن يستخدمون مهاراتهم لفضح الشرطة المسيئة»، Buzzfeed News ، ١٦ فبراير ٢٠١٩، https://www.buzzfeednews.com/article/tamerragriffin/sudan-protests-women-facebook-groups

51 المرجع السابق.

52 «المحكمة تغلق ملف قضية المذيعة التلفزيونية ضد مجموعة منبرشات»، موقع سودانا فوق، ٢١ فبراير، ٢٠٢٠، https://sudanafoogonline.net/المحكمة-تغلق-ملف-قضية-المذيعة-التلفزي/

السعة التكنولوجية

صنّفت منظمة فريدوم هاوس (Freedom House) -وهي منظمة غير ربحية تجري أبحاثًا حول الديمقراطية وحقوق الإنسان- السودان بشكل مستمر على مدار السنوات على أنها «ليست حرة» منذ عام ٢٠٠٩. في عام ٢٠١٩، عندما تعرضت البلاد لاضطرابات الإنترنت الشديدة، أعطت فريدوم هاوس السودان تصنيف ٥٢ على مقياس من واحد إلى مائة (مع اعتبار المئة «الأكثر حرية») في تقرير الحرية على الإنترنت السنوي.[53]

على الرغم من أن جزءًا كبيرًا من ثورة السودان تم تنظيمه عبر الإنترنت على منصات التواصل الاجتماعي أو تطبيقات المراسلة مثل WhatsApp، إلا أن غالبية السكان لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى الإنترنت. في يناير ٢٠٢٠ مثلاً، كان ما يقرب من ٦٩٪ من السكان غير متصلين بالإنترنت.[54]

بالنسبة لغالبية مستخدمي الإنترنت السودانيين، تظل الهواتف المحمولة الوسيلة الأكثر شيوعًا للوصول إلى الإنترنت. في عام ٢٠٢٢، نشأت ٧٨.٣٦٪ من حركة الإنترنت في السودان من الهاتف المحمول[55]، وكان أقل من ١٪ من السكان لديهم اشتراك انترنت (الإنترنت ذو النطاق العريض للخطوط الثابتة).[56]

ولكن يبقى قياس عدد مستخدمي الهاتف المحمول في الدولة أمرًا صعبًا، خاصة أن العديد من المواطنين يملكون أجهزة متعددة. نظرًا لقيام قوات الأمن بتدمير الهواتف المحمولة الخاصة بالمحتجين بشكل متكرر، قد لجأ المواطنون إلى حمل ما يسمى «هاتف الاحتجاج»، وهو غالبًا ما يكون هاتفًا محمولًا قديمًا خاليًا من معلومات التعريف الشخصية يمكن استخدامه لتوثيق العنف المرتكب ضد المتظاهرين.[57]

مقارنةً ببقية القارة الأفريقية، تعد تكاليف البيانات منخفضة نسبيًا في السودان: ففي عام ٢٠٢٢، كانت أرخص خطة للهاتف المحمول حوالي ١٤.٨٩ جنيهًا سودانيًا (SDG) أو ٠.٠٣ دولارًا مقابل ١ جيجا بايت من البيانات لمدة ثلاثين يومًا.[58] وفي المتوسط، تبلغ تكلفة ١ جيجا بايت من البيانات حوالي ٣٤٠.٣٠ جنيه سوداني أو ٠.٧٥دولار أمريكي لخطة مدتها ثلاثون يومًا.[59] وبالمقارنة، فإن ١ جيجا بايت من البيانات في تشاد المجاورة تكلف في المتوسط ٥.١٠ دولارات لمدة ثلاثين يومًا.[60]

على الرغم من أن تكلفة البيانات أقل من معظم دول إفريقيا الأخرى، إلا أن الوصول إلى الإنترنت لا يزال باهظ التكلفة بالنسبة لمعظم السودانيين.[61] ففي عام ٢٠٢١، كان ما يقرب من ٢٠٪ من السكان عاطلين عن العمل[62] بينما ارتفع معدل التضخم السنوي إلى ٣٨٢٪.[63] معدل التضخم المتقلب بسرعة يجعل من الصعب حساب تكلفة المعيشة في البلاد.

الإحصاء التكنولوجي اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٢٢ [E]

نسبة وصول السكان إلى الإنترنت	+/- ٣٠٪
عدد مستخدمي الإنترنت	١٤.٠٣ مليون
عدد كروت الهاتف المحمول (SIM Card) في الدولة	٣٥.٧٦ مليون
الكلفة الوسطية لـ١غيغابايت من البيانات لمدة ٠٣ يوم	٠.٧٥ دولار

53 «الحرية على شبكة الإنترنت ٢٠١٩»، Freedom House، السودان، ٢٠١٩، https://freedomhouse.org/country/sudan/freedom-net/2019

54 سيمون كيمب، «Digital ٢٠٢٢:السودان»، *Datareportal*، ١٦ فبراير ٢٠٢٢، https://datareportal.com/reports/digital-2022-sudan

55 المرجع نفسه.

56 إحصائيات، «اشتراكات النطاق العريض الثابت، ٢٠٠٠ – ٢٠١٨،» الاتحاد الدولي للاتصالات، https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx

57 «عنف الشرطة في مظاهرات السودان»، Radio Dabanga، ٢١ فبراير ٢٠٢٠، https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/police-violence-at-sudan-demonstrations

58 لارس كامير، "سعر بيانات الجوال بسعة ١ غيغابايت في السودان ٢٠٢٢"، Statista ، ١ أغسطس ٢٠٢٢، https://www.statista.com/statistics/1272678/price-for-mobile-data-in-sudan/ السودان"، Cable، تم الدخول إليه في يناير ٢٠٢٢، https://www.cable.co.uk/mobiles/worldwide-data-pricing/#resources

59 المرجع نفسه.

60 المرجع نفسه.

61 "الحرية على شبكة الإنترنت ٢٠٢٢"، Freedom House، السودان، ٢٠٢٢ https://freedomhouse.org/country/sudan/freedom-net/2019

62 "البطالة، الإجمالي (٪ من إجمالي القوى العاملة) (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) - السودان"، البنك الدولي ، تمت الزيارة في ٢ ديسمبر٢٠٢٢، https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=SD

63 "التضخم، أسعار المستهلك (٪ سنوية) - السودان"، البنك الدولي، بالرجوع إليه في ٢ ديسمبر ٢٠٢٢، https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2021&locations=SD&start=2010

إغلاقات الإنترنت

للسودان تاريخ طويل في قطع الإنترنت على الرغم من أن أقل من ثلث مواطنيه فقط لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت.[64] مثل العديد من البلدان في المنطقة، يعاني السودان من درجات متفاوتة من اضطرابات الإنترنت.[65] نظرًا لطول وشدة هذه الاضطرابات، إلا أن مراقب الإنترنت Surfshark صنف السودان باعتباره أسوأ بلد من حيث قطع الإنترنت في إفريقيا في عام ٢٠٢٢.[66] عندما اندلعت الاحتجاجات في ديسمبر عام ٢٠١٨، ألغت حكومة البشير الوصول إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل، مما أجبر المواطنين على استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN) للتحايل على حجب وسائل التواصل الاجتماعي. لكن بعد مذبحة يونيو عام ٢٠١٩ في الخرطوم، قطعت الحكومة الانتقالية البلاد تمامًا عن الإنترنت. لم يتمكن المواطنون من الاتصال بأفراد محيطهم لمعرفة ما إذا كانوا بأمان أو إرسال أدلة على الوحشية العسكرية إلى الصحفيين، أو التأكد مما إذا كان من الآمن مغادرة منازلهم.

رغم ذلك، فقد تسربت البيانات من السودان. وفقًا لـ Rest of World، فإن المهندسين داخل شركات الاتصالات الذين كانوا مسؤولين عن إغلاق الوصول إلى الإنترنت «أعادوا تشغيل بعض الأشخاص.»[67] تلقى أعضاء ال FFC بطاقات SIM جديدة مع إنترنت متاح. وبعد خمسة أيام فقط من الانقطاع، عاد النطاق العريض للخطوط الثابتة، علماً بأن أقل من ١٪ من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى اشتراك في النطاق العريض للخط الثابت.[68] وللاستفادة من هذه الشبكات قدر الإمكان، تجمع السودانيون خارج البنوك والفنادق التي تملك اتصال إنترنت واستخدموا التطبيقات لفك تشفير كلمات المرور والوصول إلى الشبكات.[69]

بين ديسمبر ٢٠١٨ وديسمبر ٢٠٢٢، تأثرت الدولة بأكملها بما لا يقل عن ثماني حالات قطع إنترنت ذات صلة بالسياسة، واستمرت ما مجموعه ١٣٨ يومًا تقريبًا. [70]

64 سيمون كيمب، "Digital 2022 "، كامبر، "سعر بيانات الجوّال 1 غيغابايت".

65 غالبًا ما يستخدم مصطلح "إغلاق الإنترنت" كمصطلح شامل لأي تعطيل متعمد، غالبًا من قبل الحكومات، للوصول إلى الإنترنت. ومع ذلك، فإن اضطرابات الإنترنت تتراوح من جزئية إلى كاملة ويمكن أن تستهدف أحياء أو أمة بأكملها. قد تشمل عمليات الإغلاق الجزئي للإنترنت منع الوصول إلى مواقع معينة أو منصات وسائط اجتماعية أو تطبيقات مراسلة، في حين تشمل عمليات الإغلاق الكلية قطعًا كاملاً للاتصالات والوصول إلى الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول إيقاف تشغيل الإنترنت، راجع "كتيب عمليات إغلاق الإنترنت والانتخابات"، Access Now، آخر تحديث في أبريل ٢٠٢١، https://www.accessnow.org/internet-shutdowns-and-elections-handbook/

66 "متتبع إغلاق الإنترنت"، Surfshark، تم الوصول إليه في ديسمبر ٢٠٢٢، https://surfshark.com/research/internet-censorship?utm_source=netblocks&utm_medium=blog&utm_campaign=disruption&utm_content=homepage

67 جينا مور، «تحليل إغلاق الإنترنت»، *Rest of World*، ١٢ مايو ٢٠٢٠، https://restofworld.org/2020/sudan-revolution-internet-shutdown/

68 الاتحاد الدولي للاتصالات، «اشتراكات النطاق العريض الثابت للإنترنت، 2000-2018»، https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx

69 جينا مور، «تحليل إغلاق الإنترنت».

70 لأغراض هذا التقرير، لم يتم تضمين عمليات الإغلاق التي تحدث أثناء امتحانات الطلاب، والتي عادةً ما تستغرق بضع ساعات فقط. للحصول على معلومات حول عمليات إغلاق الإنترنت المتعلقة بالامتحانات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، راجع "وعود فارغة: المزيد من انقطاعات الإنترنت أثناء الامتحانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لـKassam Mnejja و Zach Rosson، https://www.accessnow.org/empty-promises-shutdowns-exams

مواعيد انقطاعات الإنترنت ومدتها[F]

عدد الأيام	تاريخ
٦٨	٢٠١٨/١٢/٢١ - ٢٠١٩/٠٢/٢٦[G]
٥	٢٠١٩/٠٤/٠٧ - ٢٠١٩/٠٤/١١[H]
٣٦	٢٠١٩/٠٦/٠٣ - ٢٠١٩/٠٧/٠٩[I]
٢٥	٢٠٢١/١٠/٢٥ - ٢٠٢١/١١/١٨[J]
١	٢٠٢١/١٢/٢٥ - ٢٠٢١/١٢/٢٥[K]
١	٢٠٢١/١٢/٣٠ - ٢٠٢١/١٢/٣٠[L]
١	٢٠٢٢/٠١/٠٢ - ٢٠٢٢/٠١/٠٢[M]
٢	٢٠٢٢/٠٦/٣٠ - ٢٠٢٢/٠٧/٠١[N]
١	٢٠٢٢/١٠/٢٥ - ٢٠٢٢/١٠/٢٥[O]

التشريع والتقاضي حول الوصول إلى الإنترنت

هناك نقص في التشريعات السودانية المتعلقة بالحق في الوصول إلى شبكات الاتصال، وغالباً ما يتم التلاعب بالقوانين المعمول بها من قبل من هم في السلطة لتناسب أجندتهم. على سبيل المثال، يوفر قانون الاتصالات والبريد (التنظيم) لعام ٢٠١٨ للسلطة التنظيمية الحق القانوني في تعطيل هيئات الاتصالات في حالة انتهاك القانون.[71] تنص المادة ٦ (j) من القانون على أن إحدى مهام هيئة تنظيم الاتصالات والبريد (TRPA) هي «حماية الأمن القومي والمصالح العليا للسودان في مجال الاتصالات والبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات».[72] ولكن يعتبر مفهوم «الأمن القومي» غامض وغير محدد بالكامل، مما يسمح لمن هم في السلطة باستخدام القانون كأداة لتعطيل خدمات الإنترنت تحت أي ذريعة.[73]

رغم ذلك، لجأ المواطنون إلى القانون لمحاربة قطع الإنترنت خلال الفترة الانتقالية وبعد انقلاب ٢٠٢١.

بعد أسبوع من إغلاق السلطات للإنترنت في يونيو ٢٠١٩، رفع المحامي عبد العظيم حسن دعوى قضائية ضد مزود الخدمة الخاص به، شركة زين.[74] جادل حسن بأن شركة زين انتهكت عقده الذي ينص على تزويده بالوصول إلى الإنترنت إذا دفع فواتيره في الوقت المحدد.[75] بعد أسبوعين، أعادت شركة زين خدمة الإنترنت إلى شريحة SIM الخاصة بحسن فقط، لأنه رفع القضية بصفته الشخصية، لذا فاستعادة الوصول إلى الإنترنت لا تنطبق على الآخرين.[76] عاد حسن إلى المحكمة لرفع دعوى جماعية ضد مزودي خدمات الاتصالات؛ في ٩ يوليو، بعد ستة وثلاثين يومًا من بدء

71 قانون الاتصالات والبريد (التنظيم) لعام 2018، https://tpra.gov.sd/wp-content/uploads/2022/06/THE-TELECOMMUNICATION-AND-POST-ORGANIATION-Act2018.pdf

72 "التحريض على اضطرابات الإنترنت في إفريقيا : دروس من السودان»، *CIPESA*، ٣ مارس ٢٠٢٢، https://cipesa.org/2022/03/litigating-internet-disruptions-in-africa-lessons-from-sudan/

73 خطاب حمد، قطع الإنترنت في السودان: القصة وراء الأرقام والإحصاءات، Global Voices، ٨ يونيو ٢٠٢٠، https://globalvoices.org/2020/06/08/internet-shutdowns-in-sudan-the-story-behind-the-numbers-and-statistics/

74 " التحريض على اضطرابات الإنترنت في إفريقيا.»

75 جينا مور، «تحليل إغلاق الإنترنت».

76 " التحريض على اضطرابات الإنترنت في إفريقيا.»

الانقطاع، أمرت إحدى المحاكم بإعادة الاتصال بالإنترنت عبر الهاتف المحمول. [77] بعد ذلك بيومين، دعت جمعية محترفي الاتصالات السودانية (TPA) إلى تعويض المستهلكين عن فقدان الوصول إلى الإنترنت.[78]

بعد انقلاب أكتوبر ٢٠٢١، اتجه المحامون وجمعيات حماية المستهلك مرة أخرى إلى المحكمة للمطالبة بتوفير الوصول إلى الإنترنت. وفي ٩ نوفمبر، أمرت محكمة الخرطوم الجزئية مزودي خدمات الاتصالات الثلاثة الرئيسيين في السودان -زين وإم تي إن والسوداني- بإعادة الوصول إلى الإنترنت للمشتكين. [79] في ١١ نوفمبر، أمرت المحكمة مقدمي الخدمات الثلاثة بإعادة خدمة الإنترنت لجميع المستخدمين.[80]

رداً على ذلك، أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات (TRPA) بيانًا قالت فيه إن الإنترنت سيظل مغلقًا، وذكرت «الأمن القومي» وحالة الطوارئ كمبررات لعدم الامتثال لحكم المحكمة. رفض أحد القضاة حجة هيئة تنظيم الاتصالات، وبدلاً من ذلك أصدر مذكرة توقيف بالقبض على المسؤولين التنفيذيين لشركات الاتصالات المسؤولة عن حرمان المواطنين من الوصول إلى الإنترنت.[81] عاد الوصول إلى الإنترنت تدريجياً في ١٨ نوفمبر ٢٠٢١، على الرغم من أن الوصول إلى منصات معينة مثل تويتر ظل مقيدًا حتى ٢٤ نوفمبر.[82]

جمهورية السودان
Republic of The Sudan

جهاز تنظيم الاتصالات والبريد
TELECOMMUNICATIONS AND POST REGULATORY AUTHORITY

الرقم: ج ت ا ب/م ع/50/ا/3/6/
التاريخ: 06 ربيع الثاني 1443هـ
الموافق: 2021/11/11م

قرار إداري رقم (120) لسنة 2021م

إستناداً إلى المادة (6/ي) والمادة (7/1/2/أ) من قانون تنظيم الإتصالات والبريد لسنة 2018م وبموجب أمر الطوارىء رقم (1/أ) بتاريخ 25 إكتوبر 2021 الصادر من السيد القائد العام لقوات الشعب المسلحة بوقف خدمة الإنترنت مؤقتاً حفاظاً على الوحدة الوطنية والأمن الوطني، وإنفاذاً لتوجيهات القيادة العليا والجهات الامنية المختصة بإعتبار أن أمر الطوارئ أمر سيادي يتعلق بحماية الأمن القومي وهو يعلو على ما عداه من قرارات من أي جهات أخرى وبالتالي فهو واجب النفاذ إلى حين صدور قرار آخر من ذات الجهة.

عليه يظل قرار قطع خدمة الإنترنت بكافة أنواعها سارياً إلى حين إشعار آخر .

صدر تحت إسمي وتوقيعي في يوم في تمام الساعة الرابعة مساء يوم الخميس 06 ربيع الأول 1443هـ الموافق 11 نوفمبر 2021م

مهندس مستشار دكتور
الصادق جمال الدين الصادق
المدير العام

Tel: +249 187 171144
Fax:+249 183 562355
P.O.Box:2869 Code:11111

Khartoum - Buri - Itisalat Tower
E-Mail:itisalat@tpra.gov.sd
Web Page:www.tpra.gov.sd

الخرطوم - بري - برج الاتصالات
بريد الكتروني : itisalat@tpra.gov.sd
الموقع الإلكتروني : www.tpra.gov.sd

تلفون : ٢٤٩ ١٨٧ ١٧١١٤٤+
فاكس : ٢٤٩ ١٨٣ ٥٦٢٣٥٥+
ص.ب: ٢٨٦٩ رمز بريدي ١١١١١

أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات والبريد بيانًا قالت فيه إن الإنترنت سيظل مغلقًا امتثالا للإغلاق الأصلي الذي أمرت به الحكومة العسكرية بعد انقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١.P

77–"قطع الإنترنت في السودان: مطالبة بالتعويض"، Radio Dabanga، ١١ يوليو ٢٠١٩،
https://www.aljazeera.com/news/2019/7/9/mobile-internet-access-slowly-restored-in-sudan

78 "قطع الإنترنت في السودان: مطالبة بالتعويض»، Radio Dabanga، ١١ يوليو ٢٠١٩،
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-internet-shut-down-call-for-compensation

79 خطاب حمد، «في السودان، تقف المحكمة إلى جانب الوصول غير المقيد إلى الإنترنت،» الأصوات العالمية، ١٦ ديسمبر ٢٠٢١،
https://advox.globalvoices.org/2021/12/16/in-sudan-the-court-stands-on-the-side-of-unrestricted-access-to-the-internet/

80 "هيئة الاتصالات السودانية لن تعيد خدمة الإنترنت"،Radio Dabanga ، ١٢ نوفمبر ٢٠٢١،
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-s-telecommunications-authority-will-not-restore-internet-service

81 محكمة سودانية ترفض مبررات شركات الاتصالات لعدم إعادة الإنترنت، ١٤ ديسمبر.
https://www.aa.com.tr/ar/ 242067/
الدول-العربية/محكمة-سودانية-ترفض-مبررات-شركات-الاتصالات-لعدم-إعادة-الإنترنت

82 حمد «في السودان المحكمة قائمة».

القوانين

تركّز الانتقادات الشائعة للقوانين السودانية حول المعلومات الكاذبة وحرية الصحافة في المقام الأول على عدم وجود تعريفات واضحة ضمن لغة قابلة للتنفيذ.[83] هذا النقص في التعريفات الملموسة يحمي مصالح من هم في السلطة، ويتيح المجال لاستخدام القوانين التي يفترض أن تحمي المواطنين ضدهم من خلال تطبيقها بشكل تعسفي ضد المعارضين وتجاهلها من قبل المؤيدين.[84]

القانون الجنائي لسنة ١٩٩١

جرّمت المادة ٦٦ من القانون الجنائي لعام ١٩٩١ نشر المعلومات الكاذبة بقصد التسبب في «تهديد السلم العام» أو «التأثير على هيبة الدولة». أولئك الذين تثبت إدانتهم بموجب هذا القانون يخضعون لغرامة أو سجن ستة أشهر، أو كليهما.[85]

قانون النشر والمطبوعات لعام ٢٠٠٩

أنشأ قانون النشر والمطبوعات لعام ٢٠٠٩ ما يعرف بالمجلس الوطني للصحافة والمطبوعات (NCPP) تحت إشراف وتمويل مكتب الرئيس. [86]ونص القانون على أن جميع المطبوعات يجب أن تكون مرخصة من قبل NCPP بعد دفع الرسوم وأن جميع الصحفيين يجب أن يُسجَّلوا لدى NCPP لممارسة مهنتهم.

خلال الاحتجاجات الثورية بين ٢٠١٨ و٢٠١٩، قامت السلطات بشكل روتيني بفرض الرقابة على المطبوعات الإعلامية وتعليقها؛ كما اعتقلوا الصحفيين.[87] وبحسب الصحفية المستقلة داليا الطاهر، لا يزال الصحفيون السودانيون يتعرضون للتهديد والاستهداف بشكل متكرر. «تلقيت عدة تهديدات بالقتل طوال حياتي المهنية، حتى إن بعض الرسائل كانت تبدأ بعبارات مثل (نحن نعرف أين تعيشين)[88].» أفادت داليا في مقابلة. في أغسطس ٢٠٢١، تعرّض الصحفي علي الدالي للضرب على أيدي رجال يرتدون الزي العسكري حسبما زُعم.[89]

على الرغم مما حصل مع الدالي وغيرها من الحوادث، أكدت داليا الطاهر أن حرية وسائل الإعلام تحسنت في ظل حكومة حمدوك.[90] واتفقت معها في الرأي رغدان أورصد، الشريكة المؤسسة لـ بيم ريبورتس، وهي وسيلة إعلامية عبر الإنترنت تقوم بفحص الحقائق والتحقيق في المعلومات المضللة، وقالت: «لم يكن من الممكن لبيم ريبورتس أن تتواجد في ظل نظام البشير».[91]

على الرغم من أن حرية الصحافة تعرضت للتهديد مجدداً في أعقاب انقلاب أكتوبر ٢٠٢١، فقد تم أيضًا تحدي قانون الصحافة والمطبوعات.[92] حيث صوّت ٦٥٩ صحفيّاً في أغسطس ٢٠٢٢ لتشكيل أول نقابة مستقلة منذ عقود، على الرغم من أن الإعلاميين المتحالفين مع البشير زعموا أن النقابة لا يمكن أن تحل محل المؤسسات التي أقيمت في عهد البشير.[93]

قانون حق الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٥

نظريًا، تمت كتابة قانون حق الحصول على المعلومات عام ٢٠١٥ لكي يتم تزويد المواطنين باللجوء القانوني للوصول إلى معلومات بحوزة الحكومة.[94] ولكن القانون نفسه يضمن أن بعض الاستثناءات، التي تُركت غامضة عن قصد، تجعل من السهل على

83 Share Mania، « تحديد المعلومات المضلّلة والخاطئة في السودان»، *Beam Reports*، ١٥ يناير ٢٠٢٣،
https://www.beamreports.com/2023/01/15/share-mania-mapping-misinformation-and-disinformation-in-sudan/

84 محمد سليمان، «قضية إصلاح قانون الوصول إلى المعلومات السودان»، Global Voices، ٢٨ أغسطس ٢٠١٩،
https://globalvoices.org/2019/08/28/the-case-for-reforming-the-sudanese-access-to-information-act/

85 المادة ٦٦ من قانون العقوبات لسنة ١٩٩١، https://www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/10737

86 المادتان ٦ (١) و ٧ (١) من قانون المطبوعات والنشر لعام ٢٠٠٩، https://moj.gov.sd/sudanlaws/#/reader/chapter/305

87 "مجلس الصحافة والمطبوعات يعلق إصدار جريدتي الانتباهة والصيحة"، Sudan News Agency، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١،
https://www.suna-news.net/read?id=723089. "اعتقال ما لا يقل عن ٧٩ صحفياً في شهرين من الاحتجاجات في السودان"، Reporters Without Borders، ١٤ فبراير ٢٠١٩،
https://rsf.org/en/least-79-journalists-arrested-two-months-protests-sudan

88 مقابلة مع داليا الطاهر عبر الإنترنت، ١٧ نوفمبر٢٠٢٢.

89 "صحفي سوداني يتعرض للضرب المبرح في هجوم الخرطوم»، Radio Dabanga، ٢٤ أغسطس ٢٠٢١،
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-journalist-beaten-senseless-in-khartoum-attack

90 الطاهر، مقابلة.

91 مقابلة مع رغدان اورصد على الإنترنت، ١٧ ديسمبر ٢٠٢٢.

92 "حرية الصحافة أثناء الحصار بعد الانقلاب العسكري في السودان»، Reporters Without Borders، ٥ نوفمبر ٢٠٢١،
https://rsf.org/en/press-freedom-under-siege-after-military-coup-sudan

93 نفيسة الطاهر وخالد عبد العزيز، «صحفيون سودانيون يشكلون نقابة مستقلة للدفاع عن الحريات»، Reuters، ٢٨ أغسطس ٢٠٢٢،
https://www.reuters.com/world/africa/sudanese-journalists-form-independent-union-defend-freedoms-2022-08-28/

94 قانون حق الوصول إلى المعلومات لعام ٢٠١٥، https://moj.gov.sd/sudanlaws/#/reader/chapter/362

الحكومة رفض طلبات المواطنين للوصول إلى المعلومات.[95]

قانون الأمن القومي، تعديل عام ٢٠٢٠

منح تعديل قانون الأمن القومي عام ٢٠٢٠ جهاز المخابرات السوداني الحق في البحث في بيانات المواطنين ومصادرتها دون أمر من المحكمة. وبالأخصّ، تنص المادة ٢٥ من القانون على أن «للأجهزة الأمنية الحق في طلب معلومات أو بيانات أو مستندات أو أشياء من أي شخص للتحقق منها أو أخذها.»[96] استخدمت السلطات القانون لتفتيش ومصادرة الهواتف المحمولة للمتظاهرين، مما أدى إلى استخدام ما أصبح يعرف باسم «هاتف الاحتجاج»، كما ذكر أعلاه.[97]

قانون الجرائم الإلكترونية لسنة ٢٠٢٠

في يوليو ٢٠٢٠، وقع البرهان، رئيس مجلس السيادة، تعديلات على قانون الجرائم الإلكترونية الذي سنّه نظام البشير في الأصل في ٢٠١٨، قبل شهر من اندلاع الاحتجاجات التي كانت ستؤدي في النهاية إلى الإطاحة به. [98] رغم ذلك، لم يتم الإعلان عن قانون ٢٠١٨ الأصلي رسميًا ولم يصبح متاحًا إلا بعد أن قام شخص مجهول الهوية بتحميله على Google Drive.[99] كما هو الحال مع القوانين الأخرى، انتقد النشطاء غموض المصطلحات المستخدمة، مثل «المعلومات»، والتي يتم تعريفها بشكل متكرر على أنها «البيانات من جميع الأنواع التي تمت معالجتها بأي وسيلة من وسائل المعلومات».

تعتبر المادة ٧ من قانون الجرائم الإلكترونية أن قطع الإنترنت يعتبر جريمة جنائية فقط إذا ارتكبها فرد؛ ولا يشير القانون إلى انقطاعات الإنترنت التي تنفذها الحكومة.[100] وسعت المادة ٢٤ من قانون الجرائم الإلكترونية تعريف ما يشتمل على معلومات كاذبة على النحو المحدد أصلاً في القانون الجنائي وشددت العقوبة على نشر معلومات كاذبة:

«كل من يعد أو يستخدم شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية أو أي وسيلة من وسائل المعلومات أو الاتصالات أو التطبيقات لنشر أخبار أو إشاعات أو تقارير - مع علمه بأنها غير صحيحة - بقصد إثارة الخوف أو الذعر بين المواطنين وتهديد السلم العام، أو بقصد الانتقاص من هيبة الدولة، يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن أربع سنوات، أو بالجلد، أو كليهما.» [101]

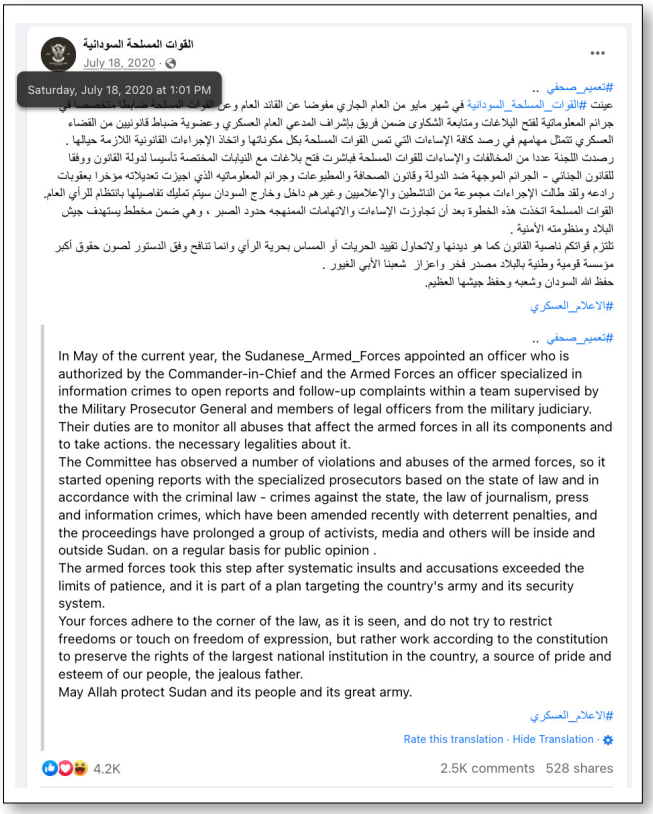

أكد منشور نشرته القوات المسلحة السودانية في ١٨ يوليو ٢٠٢٠ تعيين مفوض لمحاكمة كل من شوهد يشوه سمعة الجيش.[9]

في ١٨ يوليو عام ٢٠٢٠، أعلنت القوات المسلحة السودانية (SAF) على فيسبوك أنها عينت مفوضًا في مايو لمقاضاة أي شخص يقوم بتشويه سمعه أو الإساءة للجيش عبر الإنترنت. أفادت لجنة حماية الصحفيين أن ثمانية صحفيين تلقوا في وقت لاحق مكالمات تهديد من أفراد مجهولين يزعمون أنهم يعملون في الجيش. وطلب المتصلون من الصحفيين حذف المحتوى الخاص بهم على الإنترنت الذي ينتقد الجيش وإلا سيتم مقاضاتهم أو حتى إيذائهم. [102]

في فبراير ٢٠٢١، اعتقلت السلطات صلاح مناع، عضو الفريق

95 «قوانين السودان السيئة والرقابة على الإنترنت والحريات المدنية المكبوتة»، CIPESA، نوفمبر ٢٠٢١،
https://cipesa.org/wp-content/files/briefs/Sudans_Bad_Laws_Internet_Censorship_and_Repressed_Civil_Liberties_2021.pdf

96 "السودان: برنامج تجسّس مصدره الاتحاد الأوروبي أيدي"رجال بلا رحمة"،SMEX ، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢،
https://smex.org/sudan-men-with-no-mercy-now-armed-with-eu-linked-spyware

97 «الحرية على شبكة الإنترنت ٢٠٢١ - السودان»،Freedom House ، بالرجوع إليه في أكتوبر ٢٠٢٢، https://freedomhouse.org/country/sudan/freedom-net/2021#footnoteref12_dd6uix7

98 السودان: يمكن لقانون الجرائم الإلكترونية تقييد المعلومات المهمة أثناء الوباء، Article 19، ١٠ نوفمبر ٢٠٢١،
https://www.article19.org/wp-content/uploads/2022/12/Cybercrime-Law-Sudan-Covid-project-final-ARTICLE-19.pdf

99 المرجع نفسه.

100 خطاب حمد، «قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في السودان المنقح لا يفي بوعده»، *Global Voices*، ٤ مارس ٢٠٢١،
https://advox.globalvoices.org/2021/03/04/sudans-revised-cybercrime-law-falls-short-on-its-promise/

101 قوانين السودان السيئة.

102 مات ناشد، «السودان يشدد قانون الجرائم الإلكترونية بينما يسعى الجيش وراء» الأخبار الكاذبة «، CPJ، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٠،
https://cpj.org/2020/11/sudan-tightens-cybercrime-law-as-army-pursues-fake-news/

القانوني المكلف بتفكيك فلول إدارة البشير، لزعمه أن البرهان وحميدتي استغلوا نفوذهم لإطلاق سراح زوجة البشير من السجن.[103] بعد أيام، استخدم البرهان قانون الجرائم الإلكترونية لمقاضاة زميل مناع عروة الصادق بزعم أنه ينوي العمل للإطاحة بالبشير.[104]

وبحسب أحمد سليمان، مساعد الاتصالات السياسية الذي عمل في حكومة حمدوك، فإن القضية لم تُرفع إلى المحكمة. «لم تُرفع أي قضايا إلى المحكمة أو تتم المحاكمة بها بموجب هذه التعديلات، سواء كانت قضايا خطاب كراهية (والتي جاءت تعديلات وزارة العدل في الأساس استجابة لها)، ولا كجزء من حملة قمع استبدادية رسمية من قبل الجيش لحرية التعبير،» قال سليمان في مقابلة. «وينطبق الشيء ذاته على اللجنة التي شكلها الجيش والتي سكتت بعد أيام من تشكيلها حتى يومنا هذا.»[105]

103 «الشرطة تعتقل مقرر هيئة الإنصاف والمصالحة صلاح مناع»، *Darfur24*، فبراير ٢٠٢١، https://www.darfur24.com/en/2021/02/07/police-arrest-erc-rapporteur-salah-manna/

104 قوانين السودان السيئة.

105 مقابلة مع أحمد سليمان عبر الإنترنت، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢.

تدفق المعلومات عبر الإنترنت

فرضت حكومة البشير الرقابة على وسائل الإعلام طوال فترة حكمه كرئيس للسودان. حيث حلّت البلاد بشكل مستمر في أواخر ترتيب حرية الصحافة العالمي لمنظمة مراسلون بلا حدود.

في أعقاب القمع الوحشي للاحتجاجات في عام ٢٠١٣، أغلقت الحكومة الوصول إلى الإنترنت في محاولة لمنع المتظاهرين من التنظيم عبر الإنترنت أو تبادل الأدلة على العنف الممارس.[106] اعتمد المتظاهرون بشكل كبير على المعلومات التي تتم مشاركتها عبر الإنترنت وتطبيقات المراسلة، نظراً للرقابة المفروضة من قبل الحكومة على الصحف التي تغطّي الاحتجاجات والوضع الاقتصادي. [107]

وفقًا لاورصد من بيم ريبورتس، حاول نظام البشير إحباط الأدلة على القمع العنيف للمتظاهرين بادّعائه أن أي مقطع تم نشره على الإنترنت يعتبر إما قديم أو لم يتم التقاطه في السودان. ورداً على ذلك، بدأ المواطنون بالتصريح بالمعلومات ذات الصلة أثناء التسجيل، مثل تاريخ ومكان الحدث، ودمج تلك التفاصيل في اللقطات نفسها مما يجعل من الصعب على الحكومة التعتيم عليها. [108]

لتجنب التعرض للرقابة عبر الإنترنت، أصبحت تطبيقات المراسلة المشفرة أدوات مفيدة بشكل كبير: فقد وفرت للمواطنين القدرة على التواصل وتبادل المعلومات دون خوف من المضايقات عبر الإنترنت. في حديثها إلى صحيفة الجارديان عام ٢٠١٥، قالت الناشطة والصحفية روشان أوشي أنها تستخدم WhatsApp «لأن الأجهزة الأمنية أعلنت أنها تراقب الـ Facebook ووسائل الاتصال الأخرى، لذا فإن WhatsApp يعتبر أكثر أمانًا في هذا الصدد.»[109]

مع اكتساب الاحتجاجات الثورية زخمًا في الـ ٢٠١٨، قطع البشير مرة أخرى الوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة مثل واتساب[110] على الرغم من زعمه أن «المشكلة» في السودان لم تكن كما يتم عرضها على وسائل التواصل الاجتماعي. [111]

يتحايل مستخدمو الإنترنت على الرقابة وكمامات وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام شبكات VPN. وفقًا لمؤسسة فريدوم هاوس «قام المستخدمون الذين ليس لديهم شبكات VPN على هواتفهم بالدفع للمتخصصين في متاجر التكنولوجيا في جميع أنحاء السودان لتثبيتها.»[112] وفي محادثات مع أولئك الذين حضروا الاحتجاجات بانتظام، أخبر النشطاء مؤلفين التقرير أن الشبكات الافتراضية الخاصة (VPNs) تُستخدم بهدف الوصول إلى المنصات التي قد تكون محظورة ولإضافة طبقة من السريّة لهوية المتظاهرين الذين يخشون أن تتم مراقبة نشاطهم على الإنترنت من قبل قوات الأمن.[113]

بينما ظل WhatsApp جزءًا لا يتجزأ من العملية الثورية في السودان، استخدم العديد من النشطاء أيضًا البث المباشر على Facebook Live لتوثيق الاحتجاجات. في عام ٢٠١٨، ساهمت الأدلة المرئية على زخم الثورة والتي تم بثها عبر Facebook Live في مكافحة مزاعم الحكومة بأن الاحتجاجات قد تلاشت.[114] وفي عام ٢٠٢٠، أطلقت الشرطة النار وقتلت طالبًا سودانيًا كان يستخدم Facebook Live لبث تغطية احتجاجية.[115]

بعد مجزرة ٣ يونيو ٢٠١٩، أمر المجلس العسكري الانتقالي بإغلاق الإنترنت، بينما صادر الجيش ودمر أي أجهزة إلكترونية استخدمها

106 صامويل جيبس ووكالاته، "السودان تقطع الإنترنت بالتزامن مع اندلاع الاحتجاجات ضد الحكومة في الخرطوم"، *The Guardian*، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣، https://www.theguardian.com/technology/2013/sep/25/sudan-internet-cut-khartoum-protests. بيتر ميسك، "تحديث: إغلاق جماعي للإنترنت".

107 داليا حاج عمر، «السودان يقطع خدمة الإنترنت لإخفاء القمع الوحشي للاحتجاجات»، Index on Censorship، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣، https://www.indexoncensorship.org/2013/09/amidst-internet-blackout-whats-government-sudan-hiding/

108 مقابلة مع اورصد.

109 خالد البيه، «كيف يغذي تطبيق WhatsApp» ثورة المشاركة»في السودان، *The Guardian*، ١٥ أكتوبر ٢٠١٥، https://www.theguardian.com/world/2015/oct/15/sudan-whatsapp-sharing-revolution

110 يوسف سابا ونفيسة الطاهر، «السودان يحد الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة حركة الاحتجاج»، Reuters، ٢يناير ٢٠١٩، https://www.reuters.com/article/us-sudan-protests-internet-idUSKCN1OW0Z7

111 "الشرطة السودانية تتصدى للتجمعات والبشير يلوم وسائل التواصل الاجتماعي»، *Middle East Eye*، ٢٨ يناير ٢٠١٩، https://www.middleeasteye.net/news/sudan-police-confront-rallies-bashir-blames-media

112 الحرية على الإنترنت 2021.

113 محادثات المؤلفين مع المتظاهرين الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم حفاظًا على سلامتهم.

114 جون إيمونت، «متظاهرو فيسبوك ساعدوا السودان على إخراج البشير»، *Wall Street Journal*، ١٢ أبريل ٢٠١٩، https://www.wsj.com/articles/social-media-movements-helped-drive-out-african-leaders-11555085194

115 "مقتل شاب سوداني بالرصاص أثناء تقدمه احتجاجاً على الهواء مباشرة على فيسبوك"، *Al Nilin*، ٢١ يونيو ٢٠٢٠، https://www.alnilin.com/13132577.htm

المتظاهرون لتوثيق الفظائع.[116] على الرغم من هذه المحاولة لمنع المعلومات حول الحدث القاتل من أن تتصدر عناوين الصحف، قدمت لقطات Facebook Live دليلاً واضحًا على استخدام قوات الأمن للقوة ضد المتظاهرين.[117]

بعد إغلاق شبه كامل للإنترنت، حاول النشطاء مشاركة وتأكيد لقطات من الخرطوم. تم إنشاء قناة على تطبيق تلغرام باسم «انتهاكات المجلس العسكري» في ٣ يونيو ٢٠١٩ من قبل أعضاء الشتات والمتظاهرين في السودان الذين تمكنوا من تجاوز قطع الإنترنت باستخدام بطاقات SIM أجنبية مع التجوال الدولي.[118] عملت المجموعة على التحقق من الصور واللقطات التي تم التقاطها خلال المجزرة، والتي غالبًا ما تمت مشاركتها على منصات التواصل الاجتماعي الشعبية لمجتمعات الشتات. [119]

رغم ذلك، لم يكن المتظاهرون وحدهم من وثّق مذبحة عام ٢٠١٩، حيث ظهرت لقطات وصور بعد استعادة الإنترنت. وفقًا لموقع Middle East Eye) عين الشرق الأوسط)، فإن اللقطات التي سجلها المتظاهرون تم التقاطها أثناء الهجوم، في حين أن الكثير من لقطات قوات الأمن تم التقاطها قبل الهجوم أو بعده.[120] تضمنت بعض اللقطات أدلة على قيام قوات الأمن باغتصاب ومهاجمة المتظاهرين، وكذلك إجبارهم على الدعوة إلى الحكم العسكري.[121]

لقطة شاشة لمثال منشور يوثق حادثة وقعت في الساعة ٣:٣٥ مساءً. في الخرطوم في ١١ أغسطس ٢٠٢٢. تم إخفاء مقبض التويتر (Twitter) للحفاظ على سرية هوية الناشر.

116 برهان تاي، «#IAmTheSudanRevolution: هناك صلة مباشرة بين قطع الإنترنت وانتهاكات حقوق الإنسان في السودان»، Access Now، ١١ يونيو٢٠١٩، https://www.accessnow.org/iamthesudanrevolution-theres-a-direct-link-between-internet-shutdowns-and-human-rights-violations-in-sudan

117 «بث مباشر لمذبحة السودان».

118 كميل أحمد، "الشتات السوداني يقاتل لملء فراغ المعلومات التي سببها قطع الإنترنت"، *Middle East Eye*، ٢١ يونيو ٢٠١٩، https://www.middleeasteye.net/news/not-trend-us-sudans-diaspora-fill-information-black-hole-created-internet-blackout.
"انتهاكات المجلس العسكري"، Telegram، تمت الزيارة في ديسمبر ٢٠٢٢، https://t.me/militarycouncilviolations

119 أحمد، «الشتات السوداني يقاتل لملء فراغ المعلومات التي سببها قطع الإنترنت».

120 أحمد، «شعروا بالنصر».

121 المرجع نفسه.

استفاد المواطنون المشاركون للمحتوى أيضًا من الدروس المستقاة من عام ٢٠١٣ في مكافحة مزاعم الحكومة بأن المحتوى المنشور على الإنترنت قديم أو مزيف. حيث غالبًا ما يمكن سماع صوت مصوّر الفيديو يصرّح عن تاريخ التصوير واسم المنطقة التي يتم التصوير فيها. وعلى تويتر، قام النشطاء الذين يقومون بتحميل المحتوى بتضمين طوابع زمنية وعناوين الشوارع ووصفًا موجزًا للمحتوى.

غالبًا ما تم تداول هذا المحتوى من قبل صحفيين سودانيين أو غيرهم من أصحاب حسابات تواصل اجتماعي بارزة ممن قدموا جدولًا زمنيًا للأحداث كما حدثت من وجهات نظر متعددة.

أخبرت الناشطة السودانية ندى علي المؤلفين أنها أدرجت روابط لمصادر أولية، من ضمنها لجان المقاومة والمتظاهرين، في منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي حول السودان. بينما تقوم علي بالنشر باللغة الإنجليزية لمنح ضحايا وحشية الحكومة صوتًا ولتزويد المجتمع الدولي بمعلومات عن النضالات اليومية للمتظاهرين السودانيين في الخطوط الأمامية.[122]

تدرك الأحزاب السودانية الحاكمة التأثير الذي يمكن أن تحدثه المعلومات التي يتم مشاركتها على منصات التواصل الاجتماعي على صورة السودان الدولية. ويتضح ذلك من حقيقة أن الإنترنت تم قطعه خلال فترات الاحتجاج لمنع وصول المعلومات إلى المواطنين السودانيين المحليين والجمهور الدولي، سواء أثناء الثورة أو في الفترة الانتقالية. قبل انقلاب قبل ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ مباشرة، اقتحمت القوات العسكرية مقر الإذاعة والتلفزيون السوداني واعتقلت موظفين، قبل الشروع في اعتقال حمدوك وتقييد الوصول إلى الإنترنت.[123]

لقطة شاشة في صباح ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ بعد -الانقلاب الثاني- على صفحة الفيسبوك الخاصة بوزارة الثقافة والإعلام، ذكرت فيها أن القوات العسكرية اقتحمت مقر الإذاعة والتلفزيون السوداني في أم درمان.[R]

أخبر نشطاء -طلبوا عدم الكشف عن هويتهم- المؤلفين أن نشر المحتوى على الإنترنت يمكن أن يكون خطيراً، حيث يمكن أن يتم استخدامه من قبل قوات الأمن لإثبات مشاركة شخص ما في احتجاج. على الرغم من احتمالية حدوث الضرر، فقد أكدوا أن النشر حول ما يحدث في الاحتجاجات أمر مهم لتعريف المجتمع الدولي بما يحدث وللحفاظ على أرشيف للحوادث.

122 مراسلات مع ندى علي عبر الإنترنت، ١٢ أغسطس ٢٠٢٢.

123 «حرية الصحافة تحت الحصار».

عمليات التضليل الداخلي في السودان

في تقرير صدر حديثاً عن بيم ريبورتس، تم تحديد خمسة فاعلين داخليين أساسيين مسؤولين عن نشر المعلومات المضللة في السودان: قوات الدعم السريع، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، والقوات المسلحة السودانية، والأحزاب الإسلامية، والأحزاب التي تعارض الحكم العسكري.[124]

خلال حكم البشير، أنشأت الحكومة تحت إشراف جهاز الأمن والمخابرات الوطني ما يسمى بوحدة الجهاد الإلكتروني، والتي تم تكليفها بـ «سحق المعارضة عبر الإنترنت».[125] راقبت وحدة الجهاد الإلكتروني في المقام الأول نشاط المواطنين السودانيين على الإنترنت ونشرت معلومات مضلّلة. ومع ذلك، ووفقًا لرغدان اورصد من بيم ريبورتس خلود خير من كونفلونس الاستشارية، لم يكن نظام البشير بحاجة إلى التركيز بشدة على نشر المعلومات المضللة قبل الثورة.

قالت اورصد لمؤلفي هذا التقرير: «لم تكن هناك وسائل إعلام تقدم تقارير يومية تحتاج لمكافحتها بمعلومات مضللة.» نظرًا لأن النظام لم يسمح بوجود الصحافة الاستقصائية النقدية، فقد كان قادرًا على تشكيل الروايات الإعلامية دون الاعتماد بشكل كبير على تعمد نشر معلومات كاذبة.

في حين أن النظام ربما ركز أكثر على فرض الرقابة على وسائل الإعلام والسيطرة على الروايات داخل وخارج الإنترنت خلال الاحتجاجات الثورية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، عملت حكومة البشير بشدة على نشر معلومات مضللة عن المتظاهرين.

قال نشطاء لصحيفة وول ستريت جورنال أن إحدى الطرق الأساسية التي حاولت بها حكومة البشير مقاومة المتظاهرين الذين استخدموا وسائل التواصل الاجتماعي للتنسيق كانت من خلال نشر تواريخ وأوقات مزيفة للاحتجاجات وإرسال إعلانات مزيفة.[126] وبحسب المتحدث باسم قرفنا، عباية، كان النظام ينشر معلومات كاذبة عن مواقع الاحتجاج، وعندما يصل المتظاهرون، يتم اعتقالهم. لتجاوز ذلك، اعتمدت قرفنا و FCC والمنظمات الأخرى حصرياً على المعلومات المقدمة من صفحة SPA على فيسبوك. مما منح الحركة مركزية أكثر، وأصبحت الفخاخ التي نصبتها قوات الأمن أقل نجاحًا.[127]

ومع ذلك، انتشرت أيضًا حملات تضليل خبيثة بقيادة الحكومة نظمها جهاز الأمن والمخابرات ووحدة الجهاد الإلكتروني على وسائل التواصل الاجتماعي.[128] في أحد الأمثلة الشائعة، حاول جهاز الأمن والمخابرات الوطني أن يعلق الاضطرابات المتزايدة في أواخر عام ٢٠١٨ على متمردي دارفور مفترضين.[129] حيث عرضت القنوات التلفزيونية الحكومية وصفحات فيسبوك التي تديرها الحكومة لقطات لرجال من دارفور يزعمون أنهم حاولوا التحريض على العنف في الاحتجاجات. لكن الخطة جاءت بنتائج عكسية، حيث قال أصدقاء الرجال إنهم طلاب عاديون لا علاقة لهم بالجماعات المتمردة كانوا قد تعرضوا للتعذيب للإدلاء بتلك الاعترافات الكاذبة. انتشرت تعليقات على فيسبوك تعترض على تلك الاعترافات بالإضافة إلى هاشتاغ #WeAreAllDarfur (كل البلد دارفور) بعد الكشف عن الخطة.[130]

عمليات التضليل خلال الفترة الانتقالية

بعد إقالة البشير وتطبيق المجلس العسكري الانتقالي، ألقى الجهاز العسكري باللوم بشكل متكرر على «الوحدات المارقة» في قتل المتظاهرين. في ١٣ مايو ٢٠١٩، بعد إعلان المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير عن توصلهما إلى اتفاق جزئي، أطلق جنود قوات الدعم السريع النار على المتظاهرين المحتشدين خارج المقر العسكري.[131] نفى حميدتي مسؤوليته وألقى باللوم في

124 « تحديد المعلومات المضلّلة»، Share Mania.

125 "السودان يطلق العنان لجهاديي الإنترنت"، BBC News، ٢٣ مارس ٢٠١١، https://www.bbc.com/news/technology-12829808.
"وحدة جهاديي الإنترنت ترصد اتصالات السودان"، Radio Dabanga، ١٠ ديسمبر ٢٠١٤،
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/cyber-jihadist-unit-monitors-sudan-s-online-communication

126 جون ايمونت، «متظاهرو فيسبوك ساعدوا السودان على طرد البشير».

127 مقابلة، عباية.

128 محمد سليمان، «بالتزامن مع انتقال السودان إلى الديمقراطية، يجب القيام بإصلاحات عاجلة لمواجهة التضليل»، Global Voices، ٤ أكتوبر ٢٠١٩،
https://advox.globalvoices.org/2019/10/04/as-sudan-transitions-to-democracy-urgent-reforms-must-tackle-disinformation/

129 "اتهم 32 طالبًا من دارفور بأنهم خلية تخريبية تابعة لحركة تحرير السودان -فصيل عبد الواحد»، Radio Dabanga، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨،
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/32-darfuri-students-accused-of-being-slm-aw-sabotage-cell

130 فلورا كارمايكل وأوين بينيل، «كيف أدت أخبار النظام السوداني المزيفة إلى نتائج عكسية»، BBC News، ٢٥ أبريل ٢٠١٩،
https://www.bbc.com/news/blogs-trending-47899076

131 نادين عوض الله، "العنف يلقي بظلاله على عملية الانتقال في السودان"، Reuters، ١٤ مايو ٢٠١٩،
https://www.reuters.com/article/us-sudan-politics-idUSKCN1SK0T8. "السودان: اندلاع أعمال العنف في اعتصام الخرطوم وسط تصاعد التوترات"، *Middle East Eye*، ١٣ مايو ٢٠١٩،
https://www.middleeasteye.net/news/sudan-dozens-protesters-injured-after-gunshots-ring-out-khartoum-sit

الهجوم على أشخاص «متنكرين» بزي جنود قوات الدعم السريع.[132] وبالمثل، في أعقاب مذبحة ٣ يونيو ٢٠١٩ في الخرطوم، أصر حميدتي على أن «العناصر المارقة» و «المحتالين» الذين يرتدون زي قوات الدعم السريع هم المسؤولون عن القتل على نطاق واسع للمتظاهرين السلميين.[133] دأب حميدتي على ترسيخ الرواية القائلة بأن قوات الدعم السريع لم تكن مسؤولة عن قتل المتظاهرين على الرغم من تعدد شهود العيان وأدلة الفيديو التي تظهر جنود قوات الدعم السريع يطلقون النار على المدنيين العزل.[134] وبحسب خير، فإن التضليل الإعلامي حول المسؤول عن المجزرة مستمر حتى يومنا هذا.[135]

خلال الفترة الانتقالية، ركز الإسلاميون وأعضاء نظام البشير على استهداف المتظاهرين وأعضاء قوى الحرية والتغيير بدعوى أن الأعضاء المدنيين في المجلس الانتقالي ليسوا مؤهلين لحكم البلاد.[136] وبحسب مساعد الاتصالات السابق لحمدوك، سليمان، فإن أعضاء قوى الحرية والتغيير يُطلق عليهم بانتظام صفة «الملحدين» و «السكارى»، ويشار إلى الاعتصامات باسم «بيوت الدعارة».[137]

كانت إحدى الروايات المستخدمة مراراً ضد حمدوك وحكومته تُعرف باسم «مجموعة المزرعة». انتشرت الشائعات بأن أصدقاء ومستشاري حمدوك كانوا يجتمعون بانتظام في مزرعة للشرب والتدخين، بينما يتخذون أيضًا قرارات حول كيفية حكم البلاد. انتشر الاتهام على نطاق واسع لدرجة أن أحد الصحفيين سأل حمدوك عن المزرعة في مؤتمر صحفي، الأمر الذي نفى فيه رئيس الوزراء أي معرفة بمجموعة المزرعة.[138] قال أمجد فريد، المستشار السابق لحمدوك الذي يُزعم أيضًا أنه عضو في مجموعة المزرعة، إن الرواية بأكملها نفذتها قوات الدعم السريع.[139]

أخبرت مصادر متعددة مؤلفي هذا التقرير أن إحدى الإخفاقات الأساسية للحكومة الانتقالية كانت الاتصالات. حيث كان هناك فراغ معلوماتي واضح في أعقاب نظام البشير. كان المواطنون يدركون أن البيئة الإعلامية القوية لم تكن موجودة بعد في السودان، كما كان هنالك أيضاً غياب للمصادر السياسية الموثوقة. وفقًا للصحفية المستقلة داليا الطاهر، لم يتم السماح لوسائل الإعلام بالوصول إلى المعلومات من حكومة حمدوك في الوقت المناسب، مما أعطى الشائعات والمعلومات المضللة وقتًا للانتشار قبل أن تتمكن وسائل الإعلام من نقل المعلومات الحقيقية. وقالت إن المشكلة تمت مناقشتها مع فيصل محمد صالح وزير الثقافة والإعلام السابق في حكومة حمدوك، لكن الحكومة لم تتخذ أي إجراء لمعالجة هذه القضية.[140]

استغرقت حكومة حمدوك وقتًا لتدرك أن هناك حاجة لإنشاء مؤسسات لمكافحة حملات التضليل، وفقًا لسليمان. نظرًا لأن المعلومات السياسية المضللة كانت منتشرة في أعقاب ثورة ٢٠١٨ أكثر مما كانت عليه خلال نظام البشير، فقد اضطرت حكومة حمدوك إلى الاستعانة بمصادر ومنظمات خارجية للقيام بأعمال البحث وتحديد ناشري المعلومات المضللة.

في يونيو ٢٠٢١، أزالت Meta شبكة تضم أكثر من ١.٨ مليون متابع بعد أن دفعتها لذلك شركة فالنت بروجكتس Valent Projects، وهي شركة أبحاث مستقلة استأجرتها وزارة الإعلام السودانية للتحقيق في النشاط المرتبط بالموالين للبشير.[141] وقالت الحكومة الانتقالية في بيان لرويترز إن الموالين للبشير «يعملون بشكل منهجي لتشويه صورة الحكومة».[142] وفقًا لتقرير Meta للسلوكيات المنسقة المريبة في يونيو ٢٠٢١، نشرت الشبكة محتوى عن أحزاب سياسية ودينية معارضة، بما في ذلك الحزب الشيوعي والإخوان المسلمين.[143] على وجه الخصوص، انتقدت الشبكة الحكومة الانتقالية الحاكمة آنذاك.

على الرغم من أن Meta حددت الشبكة على أنها حملة داخلية تستهدف جمهورًا محليًا، إلا أن المواقع المدرجة لمشغلي بعض

132 سارة مجدوب، «السودان: من هو حميدتي؟ الرجل الذي يقف وراء المجازر»، *New Arab*، ١٣ يونيو ٢٠١٩، https://www.newarab.com/opinion/sudan-who-hemedti-man-behind-massacres

133 حمزة هنداوي، «تقرير خاص: مذبحة 3 يونيو محفورة الآن في ذاكرة السودان الجماعية»، *National*، ٦ يونيو ٢٠٢٠، https://www.thenationalnews.com/world/mena/special-report-inside-the-june-3-massacre-now-etched-into-sudan-s-collective-memory-1.1028906

134 " البث المباشر لمذبحة السودان.»

135 مقابلة مع خير

136 المرجع نفسه

137 مقابلة مع سليمان

138 "امرأتان بين الولاة الجدد وحمدون ينفي مجموعة المزرعة ويوضح مهام المستشارين ويعلن الأسماء"، Radio Dabanga، ٢٢ يوليو ٢٠٢٢، https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/إمرأتان-بين-الولاه-الجدد-وحمدوك-ينفي-شلة-المزرعة-ويوضح-مهام-المستشارين-ويعلن-الاسماء

139 أمجد فريد، «تم الترويج لمجموعة المزرعة بواسطة الدعم السريع»، السودان، ٣ فبراير ٢٠٢٢، https://alsudantoday.com/sudan-news/sudan-now-news/38924

140 مقابلة، داليا الطاهر.

141 نفيسة الطاهر وملايكا تابر وخالد عبد العزيز، «فيسبوك يغلق الحسابات المزيفة في السودان، مع احتدام الصراع من أجل الرأي العام على الإنترنت»، Reuters، ١٩ أكتوبر ٢٠٢١، https://www.reuters.com/article/us-sudan-facebook-insight-idCAKBN2H91BY

142 المرجع السابق.

143 تقرير السلوك المشبوه المنسق، Facebook، يونيو ٢٠٢١، https://about.fb.com/wp-content/uploads/2021/07/June-2021-CIB-Report-Final.pdf

صورة لمنشور من صفحة الحملة المروّجة لقوات الدعم السريع تملك أقل من خمسة وستين ألف متابع (على اليسار)، تشارك محتوى منسوخ مباشرةً من موقع قوات الدعم السريع (على اليمين). صنفت الصفحة نفسها على أنها أخبار وكان لها إداريون مقيمون في السودان والمملكة العربية السعودية.[5]

الصفحات التي تضم مئات الآلاف من المتابعين لم تشمل السودان فقط ولكن أيضًا المملكة العربية السعودية وتركيا ومصر.[144]

التضليل قبل وبعد الانقلاب

تمت إزالة واحدة من أكبر حملات التضليل الداخلي التي استهدفت المواطنين السودانيين في سبتمبر ٢٠٢١، أي قبل شهر واحد فقط من انقلاب ٢٥ أكتوبر[145]، حيث قامت Meta بإزالة ٩٤٣ من أصول Facebook و Instagram (حسابات، صفحات، مجموعات، وأحداث) كانت تروج لقوات الدعم السريع بسبب انتهاك سياسات المنصات ضد تدخل الحكومة.

ووفقاً لـ Meta، كان للشبكة نفسها وصولاً كبيراً، حيث تبع حوالي ١.١ مليون حساب واحدًا أو أكثر من الصفحات غير الأصلية وانضم حوالي مائة وثلاثة وخمسين ألف شخص إلى واحدة أو أكثر من المجموعات المعلقة. [146]

انتحلت العديد من هذه الصفحات هويات وسائل إعلام مزيفة أو زعمت أنها وسائل إعلام مستقلة، بينما قدم بعض أصحاب الحسابات أنفسهم على أنهم صحفيين ومستقلين. وخلطت هذه الصفحات الإعلامية المزعومة المحتوى المأخوذ من مواقع إخبارية شرعية بمحتوى مؤيد لقوات الدعم السريع والروايات الداعمة للجيش بهدف جعل حملتها الدعائية تبدو وكأنها أخبار حقيقية.

انتشرت المعلومات المضللة حول حكومة حمدوك في الأسابيع والأيام التي سبقت انقلاب ٢٠٢١. سجل المنفذ الاستقصائي السوداني بيم ريبورتس ارتفاعًا في المشاركات المضلِّلة والملفّقة في الفترة التي سبقت الانقلاب مباشرة، حيث أجرت المنظمة عددًا متزايدًا من عمليات تحرّي الحقائق. [147]وفي أوائل أكتوبر ٢٠٢١، انتشرت تقارير كاذبة على WhatsApp وصفحات Facebook مع مئات الآلاف من الأعضاء الذين يزعمون أن فولكر بيرتس، الممثل الخاص للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان (يونيتامس)، كان قد أخبر حمدوك بحل الحكومة وإنشاء حكومة جديدة.

144 المعلومات المقدمة من أرشيف Crowd Tangle للشبكة.

145 تيسا نايت، «تمت إزالة شبكة فيسبوك سودانية تروّج لمجموعة شبه عسكرية قبل شهر من الانقلاب، Digital Forensic Research Lab (@DFRLab)، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١، https://medium.com/dfrlab/sudanese-facebook-network-promoting-paramilitary-group-removed-month-before-coup-48f30b46ffe0

146 تقرير سبتمبر ٢٠٢١ للسلوك المشبوه المنسق، Facebook، سبتمبر ٢٠٢١، https://about.fb.com/wp-content/uploads/2021/10/Sept-2021-CIB-Report.pdf

147 « تحديد المعلومات المضلِّلة»، Share Mania

عمليّات التضليل الخارجية

ركزت العديد من حملات التضليل الأجنبية التي استهدفت المواطنين السودانيين مع نهاية عام ٢٠٢٢ على تحسين صورة الحكومة أو الجيش، أو على التأثير في السياسة السودانية لتناسب أجندة الكيان الأجنبي. إن الدول المسؤولة عن الحملات الإعلامية التي استهدفت السودان والتي تم الكشف عنها منذ ذلك الحين تشمل في المقام الأول روسيا ودول الخليج التي لها مصالح راسخة في السودان. حيث تدير روسيا، على وجه الخصوص، شركات تعدين في الدولة الغنية بالذهب، كما وقعت صفقة مع البشير لإنشاء قاعدة بحرية في بورتسودان. [148]وفي عام ٢٠١٩، ساعدت دول الخليج الجيش في الإطاحة بالبشير. [149]

اتباع قواعد اللعبة الروسية

وفقًا لوثائق مسربة استعرضتها CNN ، أنشأ خبراء روس «برنامجًا للإصلاحات السياسية والاقتصادية» يهدف إلى إبقاء البشير في السلطة من خلال تشويه سمعة المتظاهرين وقمعهم. [150]تضمّن البرنامج قيام حكومة البشير بنشر مزاعم بأن المتظاهرين كانوا عنيفين، وأنهم هاجموا المستشفيات والمساجد، وأن الاحتجاجات كانت من تنظيم الغرب. ووفقًا للوثائق، اقترح الخبراء أيضًا أن يتم تمثيل المتظاهرين على أنهم أعداء للإسلام من خلال وضع أعلام قوس قزح للمثليين في المسيرات.

كما تضمن الاقتراح الروسي «تغطية إعلامية مكثفة لاستجوابات لمعتقلين يعترفون بأنهم ينوون تنظيم حرب أهلية في السودان.»[151] استخدمت حكومة البشير هذا النهج بنشاط عندما اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني طلابًا من دارفور ونشر معلومات مضللة تزعم أنهم حرضوا على احتجاجات عنيفة. [152]

شركات العلاقات العامة من دول الخليج

في الأشهر التي أعقبت إطاحة البشير من السلطة، لاحظ مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي في السودان ارتفاعًا ملحوظاً في المحتوى الذي يروج ويدعم الجيش. ووفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، دفعت شركة مصرية تسمى New Waves ١٨٠ دولارًا شهريًا لمجندين لكتابة منشورات مؤيدة للجيش باستخدام حسابات غير أصلية على Facebook وTwitter و Instagram. [153]

أكدت Meta أن شركتي (New Wavesفي مصر وNewaves في الإمارات العربية المتحدة) أنفقتا ما يقرب ١٦٧٠٠٠ دولار على إعلانات فيسبوك، بالدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي.[154] على الرغم من عدم تمكن Meta من تأكيد علاقة الحملتين أو ارتباطهما بالحكومتين المصرية والإماراتية، إلا أن صحيفة نيويورك تايمز أشارت إلى تلميحات مهمة متعلقة بصلات حكومية محتملة.

وفقًا لـ Meta، كان للحملتين عدد هائل من المتابعين: أكثر من ١٣.٧ مليون حساب تابع واحدًا أو أكثر من صفحات Facebook الـ ١٠٢ التي تمت إزالتها بسبب الانخراط في "سلوكيات منظمة مريبة" حسب سياسات موقع Facebook .ترتبط إحدى الصفحات (تسمى سودان اليوم) بموقع ويب يحمل نفس الاسم ينشر المحتوى بنشاط حتى يومنا هذا. ومن خلال التحقيق، وجدت صحيفة نيويورك تايمز أن السودان اليوم نشر ٦٠ مقالاً يدعم حميدتي بين مايو و أغسطس ٢٠١٩. ويبدو أن المقالات المرتبطة في مقال نيويورك تايمز قد تم حذفها من الموقع.

148 ديكلان والش، «من روسيا مع الحب»: حليف بوتين ينجم عن الذهب ويلعب الموسيقى المفضلة في السودان»، *The New York Times*، ٥ يونيو ٢٠٢٢، https://www.nytimes.com/2022/06/05/world/africa/wagner-russia-sudan-gold-putin.html
إيمي ماكينون، وروبي جرامر، وجاك ديتش، «أحلام روسيا بقاعدة بحرية في البحر الأحمر تلاقي حائطاً مسدوداً»، ١٥ يوليو ٢٠٢٢، https://foreignpolicy.com/2022/07/15/russia-sudan-putin-east-africa-port-red-sea-naval-base-scuttled/

149 سامي مجدي، «مع تصاعد انتفاضة السودان، عملت الدول العربية على تشكيل مصيرها»، Associated Press، ٨ مايو ٢٠١٩، https://apnews.com/article/ap-top-news-qatar-international-news-omar-al-bashir-saudi-arabia-e30e894617cf4dfb9a811af2df22de93

150 تيم ليستر وسيباستيان شوكلا ونيما الباقر، «أخبار مزيفة وعمليات إعدام علنية: وثائق تظهر خطة شركة روسية لقمع الاحتجاجات في السودان»، CNN، ٢٥ أبريل ٢٠١٩، https://edition.cnn.com/2019/04/25/africa/russia-sudan-minvest-plan-to-quell-protests-intl/index.html

151 المرجع نفسه.

152 كارمايكل وبينيل، « كيف جاءت الأخبار الكاذبة من النظام السوداني بنتائج عكسية».

153 ديكلان والش وندى رشوان، «نحن في حالة حرب»: حملة سرية على وسائل التواصل الاجتماعي تدعم الحكام العسكريين»، ٦ سبتمبر ٢٠١٩، https://www.nytimes.com/2019/09/06/world/middleeast/sudan-social-media.html

154 ناثانيال جليشر، "إزالة السلوك المشبوه المنسق في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية"، Meta، ١ أغسطس ٢٠١٩، https://about.fb.com/news/2019/08/cib-uae-egypt-saudi-arabia/.
كانيشك كاران، أيوشمان كول، محمد كساب، "الحسابات المعطلة على فيسبوك المرتبطة بمصر والشركات التي تتخذ من الإماراتالعربية المتحدة مقراً لها"، Digital Forensic Research Lab (@DFRLab)، ١٤ أغسطس ٢٠١٩، https://medium.com/dfrlab/facebook-disabled-assets-linked-to-egypt-and-uae-based-firms-a232d9effc32.
جان لو رو وماكس ريزوتو، " فيسبوك تغلق شبكة معلومات مضللة مصرية وتحظر شركتي تسويق"،(Digital Forensic Research Lab (@DFRLab، ٢ مارس ٢٠٢٠، https://medium.com/dfrlab/facebook-shuts-down-egyptian-disinformation-network-bans-two-marketing-companies-60260d52ae0d

حملات وسائل التواصل الاجتماعي الروسية

منذ عام ٢٠١٩، كانت هناك حملات متعددة من روسيا تستهدف مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي السودانيين بهدف تحسين صورة روسيا في السودان. تستخدم العديد من الحملات تقنيات مماثلة، مثل إنشاء أصول غير أصلية لانتحال شخصية وسائل الإعلام الإخبارية ونشر محتوى ذي دوافع سياسية.

في أكتوبر ٢٠١٩، أزالت Meta شبكة تحتوي على صفحات تتظاهر بأنها كيانات إخبارية. [155] ووفقًا لمرصد ستانفورد للإنترنت (SIO)، كانت الصفحات في الأساس بمثابة أبواق لأية حكومة كانت في السلطة في ذلك الوقت، تدّعي الحياد وتشارك في الوقت نفسه محتوى مؤيدًا لروسيا.[156] اتبع ما يقرب من أربعمائة وسبعة وخمسين ألف حسابًا واحدًا على الأقل من الصفحات الثمانية عشر التي تمت إزالتها. وبحسب ميتا، فإن بعض الحسابات يديرها مواطنون سودانيون.[157]

بعد عام، أزالت Meta شبكة من روسيا لها صلات بوكالة أبحاث الإنترنت (IRA) ، تستهدف السودان وسوريا وليبيا. ووفقًا للشركة، فقد «تم تحديد عدة مجموعات لامركزية من الأنشطة المتصلة التي اعتمدت على مواطنين محليين من ليبيا ومصر والسودان وسوريا.“ [158] وجد تقييم للأصول من قبل SIO وشركة الأبحاث الخاصة Graphika أن هذه الأصول السودانية انتحلت صفة مؤسسات إخبارية ونشرت محتوى إيجابيًا حول قوات الدعم السريع ومصالح التعدين الروسية وبناء قاعدة بحرية روسية في بورتسودان.[159] كانت الروايات حول القاعدة البحرية بارزة أيضًا في حملة مايو ٢٠٢١ التي كانت لها أيضًا صلات بوكالة أبحاث الإنترنت.[160] تمت إزالة الشبكة لانتهاكها سياسات Meta ضد التدخل الأجنبي.[161]

155 ناثانيال جليشر، «إزالة المزيد من السلوك المشبوه المنسق من روسيا»، Meta، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩، https://about.fb.com/news/2019/10/removing-more-coordinated-inauthentic-behavior-from-russia/.

156 شيلبي غروسمان ودانييل بوش ورينيه ديريستا، «دليل على عمليات النفوذ المرتبطة بروسيا في إفريقيا»، Stanford Internet Observatory، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩، https://fsi-live.s3.us-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/29oct2019_sio_-_russia_linked_influence_operations_in_africa.final_.pdf.

157 ناثانيال جليشر، «إزالة المزيد من النشاط المشبوه المنسق من روسيا».

158 أنانيال غليشر وديفيد أغرانوفيتش، «إزالة النشاط المشبوه المنسق من فرنسا وروسيا»، Meta،١٥ ديسمبر ٢٠٢٠، https://about.fb.com/news/2020/12/removing-coordinated-inauthentic-behavior-france-russia/.

159 شيلبي غروسمان وآخرون، تأجيج الصراع بضغطة زر: عملية يديرها أفراد مرتبطون بوكالة أبحاث الإنترنت تستهدف ليبيا والسودان وسوريا، « Stanford Internet Observatory and Graphika»، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠، https://github.com/stanfordio/publications/blob/main/IRALibyaSudanSyriaReport.pdf

160 تيسا نايت، «حسابات فيسبوك وهمية تروج للمصالح الروسية في السودان»، Digital Forensic Research Lab (@DFRLab)، ٣ يونيو ٢٠٢١، https://medium.com/dfrlab/inauthentic-facebook-assets-promoted-russian-interests-in-sudan-2623c58b1f7f

161 ناثانيال جليشر، «كيف نستجيب للسلوك المشبوه على منصاتنا: تحديث السياسة»، Meta، ٢١ أكتوبر ٢٠١٩، https://about.fb.com/news/2019/10/inauthentic-behavior-policy-update/

عمليات التضليل غير المتصلة بالإنترنت

أظهر وباء معلومات COVID-19 ، الذي وصفته منظمة الصحة العالمية بأنه «المقدار مفرط من المعلومات، بما في ذلك المعلومات الخاطئة أو المضللة»، أن المعلومات الخاطئة والمضللة عبر الإنترنت حول COVID-19 لها أضرار مباشرة خارج الإنترنت، مثل التردد في تلقي اللقاح.[162] ومع ذلك، فإن قياس التأثير غير المتصل للمعلومات المضللة عبر الإنترنت، وخاصة تلك ذات الدوافع السياسية، يعتبر أمراً معقداً، لأنه غالبًا ما يكون من الصعب التأكد مما إذا كانت المعلومات المضللة عبر الإنترنت هي السبب الوحيد للإجراءات غير المتصلة بالإنترنت.

وفي حالة السودان، تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات حول الاحتجاجات الثورية. ومع ذلك، عندما مَنَعَ قطع الإنترنت السودانيين من استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة، ظل الناس يحتشدون وينزلون إلى الشوارع، واستمرت المعلومات في الانتشار دون اتصال بالإنترنت، بما في ذلك المعلومات الهامة مثل أوقات وأماكن الالتقاء.

وفقًا لسليمان، مساعد الاتصالات السياسية الذي عمل في حكومة حمدوك، فقد تم استخدام هذه الشبكة غير المتصلة لتبادل المعلومات أيضًا لنشر معلومات مضللة. وعلى وجه الخصوص، في مناطق مثل دارفور حيث معدلات اختراق الإنترنت منخفضة وأثر تناقل الكلام الشفهي عالي، حيث أشعلت المعلومات المضللة العداوات القبلية في مناسبات متعددة. [163]

بشكل منفصل، قال عباية إن قِرفنا عانت أيضًا من التضليل غير المتصل بالإنترنت، وقال عباية في مقابلة مع المؤلفين: «نشر الناس شائعات عنا لم نتمكن من إظهار زيفها لأنه لم يكن هناك مصدر وحيد لهذه الشائعات». [164] في بعض الحالات، خلصت المجموعة إلى أنه إما قوات الأمن أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني دبروا هذه الشائعات لكنهم لم يتمكنوا من تأكيد شكوكهم.

يتجلى انعدام الثقة في السياسيين والأحزاب السياسية بعد انقلاب ٢٠٢١ أيضًا في احتجاجات الشوارع، حيث تقول أشهر الهتافات: يا بلدا خيرا شبابها، لا عسكر لا احزابا، الثورة لجان ونقابة، الثورة بدت يادابها. [165]

وزعت امرأة قصاصات من الورق تحتوي على معلومات حول مسيرة من المقرر إجراؤها في ١٣ نوفمبر ٢٠٢١. وتضمنت المعلومات التاريخ والوقت ونقطة الاجتماع وعلامات التصنيف لاستخدامها لمن لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت.[T]

كما لاحظ العديد من أولئك الذين ساهموا بمشاركة معرفتهم في هذا التقرير، فإن بيئة المعلومات في السودان فريدة من نوعها: إن الافتقار إلى وسائل الإعلام القوية ومصادر المعلومات الموثوقة تسمح بحد كبير بنشر المعلومات المضللة وبدون رادع؛

162 "وباء معلوماتي"، منظمة الصحة العالمية، تمت الزيارة في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢، https://www.who.int/health-topics/infodemic#tab=tab_1
سامية تسنيم، محمد محبوب حسين، وهيمونتي مازومدر، "تأثير الشائعات والمعلومات المضللة عن COVID-19 في وسائل التواصل الاجتماعي"، *Journal of Preventive Medicine & Public Health* 53، ٢ أبريل ٢٠٢٠، 4–171، doi:10.3961/jpmph.20.094, https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7280809/pdf/jpmph-53-3-171.pdf

163 مقابلة مع سليمان

164 مقابلة مع أحمد عباية

165 شبكة رصد السودان، «يا بلدي الخيرا شبابا لا عسكر ولا أحزابا»، فيديو على الفيسبوك، ٢١ اكتوبر، ٢٠٢١ https://www.facebook.com/watch/?v=1082404229251696

خاتمة

كما تسمح القوانين المبهمة -بشكل متعمد- حول المعلومات الكاذبة للمسؤولين بإساءة استخدام سلطتهم ؛ والخطوات الوليدة في البلاد نحو الديمقراطية تجعلها الهدف المثالي للقوى الداخلية والخارجية لمحاولة التأثير على المشهد السياسي في السودان.

على الرغم من وجود تحسينات (ولا سيما إنشاء منظمة مثل بيم ريبورتس وتشكيل اتحاد للصحافة)، ولكن ما يزال طريق السودان طويلاً. لم تتمكن حكومة حمدوك من توفير مصادر معلومات جديرة بالثقة بشكل ثابت وفي الوقت المناسب، الأمر الذي أحبط مساعي الصحفيين لبناء نظام إعلامي سوداني مستقل.[166] على الرغم من اعتراف الحكومة بالتهديد الذي تشكله عمليات التأثير على الحركة السودانية المزدهرة نحو الديمقراطية، إلا أن الانقلاب العسكري في ٢٠٢١ عرقل أي تقدم أحرزته حكومة حمدوك في مكافحة المعلومات المضللة. الوضع لم يختلف مع بداية العنف في ابريل ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية بقيادة البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، حيث بعض الادلة تشير لوجود محاولات للتأثير من خلال الانترنت مع بداية الصراع.[167]

للمضي قدمًا، يجب على أي حكومة رسمية أو هيئة تقاسم سلطة مسؤولة عن مستقبل السودان، على افتراض التوصل لوقف للأعمل القتالية الحالية، أن تعالج فراغ المعلومات داخل البلد الذي يسمح بنشر المعلومات المضللة عبر الإنترنت وخارجه. يجب معالجة الغموض المتعمد لقوانين المعلومات، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالتضليل والحق في الوصول إلى المعلومات، لضمان قدرة الصحفيين وهيئات التحقق على أداء وظائفهم وأن تخضع قوات الأمن للمساءلة عندما تنتهك هذه القوانين.

166 مقابلة مع الطاهر.

167 تيسا نايت، "حسابات Twitter التي يُحتمل أنها مقرصنة تروج لقوات شبه عسكرية سودانية،"(Digital Forensic Research Lab (@DFRLab، ١٨ أبريل ٢٠٢٣، https://dfrlab.org/2023/04/17/potentially-hijacked-twitter-accounts-promote-sudanese-paramilitary-force
تيسا نايت، "حسابات تويتر المشبوهة تضخم بشكل مصطنع زعيم الميليشيات السودانية وسط النزاع المسلح"،(Digital Forensic Research Lab (@DFRLab، ١٩ أبريل ٢٠٢٣، https://dfrlab.org/2023/04/19/suspicious-twitter-accounts-artificially-amplify-sudanese-paramilitary-leader-amid-armed-conflict

قائمة المصطلحات

شخصيات

عمر البشير: زعيم السودان، تحت ألقاب مختلفة، من ١٩٨٩ إلى ٢٠١٩.

الفريق عبد الفتاح البرهان: القائد العام للقوات المسلحة السودانية والرئيس الفعلي لدولة السودان عقب انقلاب ٢٠١٩.

اللواء محمد حمدان دقلو: المعروف باسم حميدتي، هو قائد قوات الدعم السريع.

عبد الله حمدوك: رئيس وزراء السودان من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١.

الحكومة والسياسة والمجتمع المدني

قوى الحرية والتغيير (FFC): تحالف من مجموعات مدنية وسياسية تفاوضت على خطة تقاسم السلطة مع المجلس العسكري
الانتقالي للانتقال إلى الديمقراطية عبر مجلس السيادة.

حزب المؤتمر الوطني (NCP): الحزب السياسي المهيمن في السودان بقيادة عمر البشير في عهده كزعيم للبلاد. تم حظر الحزب في عام ٩١٠٢.

جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS): جهاز لجمع المعلومات والاستشارات يتمتع بصلاحيات الاعتقال والاحتجاز والحصانة من المقاضاة والإجراءات التأديبية.

قوات الدعم السريع (RSF): مجموعة شبه عسكرية يديرها جهاز الأمن والمخابرات الوطني ويقودها الجنرال محمد حمدان دقلو. اتُهمت قوات الدعم السريع بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور.

مجلس السيادة: رئاسة دولة جماعية مؤلفة من أحد عشر عضوًا من ممثلين عسكريين ومدنيين، كان من المقرر أصلاً أن يقود المجلس السودان خلال فترة انتقالية مدتها تسعة وثلاثون شهرًا. تم حله في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١ إثر انقلاب عسكري.

وكالة الأنباء السودانية (سونا): وكالة الأنباء السودانية الرسمية.

القوات المسلحة السودانية (SAF): القوات العسكرية السودانية برئاسة الفريق عبد الفتاح البرهان.

تجمع المهنيين السودانيين (SPA): جمعية شاملة تتألف من نقابات عمالية متعددة كان لها دور فعال في الدعوة إلى العمل الثوري في ٢٠١٨ و٢٠١٩.

المجلس العسكري الانتقالي (TMC): مجلس عسكري تولى السيطرة على السودان بعد الإطاحة بعمر البشير من السلطة.

TRPA: هيئة تنظيم الاتصالات والبريد.

مصطلحات أُخرى

VPN: شبكة خاصة افتراضية، وهي خدمة توفر اتصالاً آمنًا وخاصًا بالإنترنت.

ملاحظات نهائية

A واصل علي (@wasilalitaha)، "مشاهد من التظاهرات المناهضة للحكومة في مدينة عطبرة بشمال شرق السودان بسبب أزمة الخبز"، Twitter، ١٩ ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ٣:٤٣ مساءً.
https://twitter.com/wasilalitaha/status/1075416443146158080

B وزارة الثقافة والإعلام السودانية، «قوى الحرية والتغيير»، فيسبوك، ٢٥ اكتوبر ٢٠٢١،
https://www.facebook.com/MOCI.SD/posts/pfbid02vB4VRSDPvhUTv75RRnukv9TD6T7Bs7EyNEAfZPnhCGu4V48faA9uhubrsZpZm258l

C زينب (@pesuzz)، «لن تتم المساومة على حقوق المرأة، فقط العقاب»، Twitter، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ٦:٤٩ صباحاً،
https://twitter.com/pesuzz/status/1473984007352340482/photo/2

D لانا هارون ٨ Twitter@، (lana_hago)، أبريل، ٢٠١٩، ١٠:٠١ مساءاً.
https://twitter.com/lana_hago/status/1115359151696142337

E سيمون كيمب، «Digital 2022»، كامبر، «سعر بيانات الجوّال 1 غيغابايت».

F لغرض هذا التقرير، تم تصنيف انقطاعات الإنترنت التي استمرت أقل من ٢٤ ساعة على أنها يوم واحد.

G تاي، "وسط احتجاج على مستوى البلاد...".

H "فرض قيود جديدة على الإنترنت في السودان"، Radio Dabanga، ٤ يوليو ٢٠١٩،
https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/new-restrictions-on-sudan-internet

I أحمد فضل، "من أمر بقطع الإنترنت؟ معركة قادمة إلى المحاكم في السودان، الجزيرة، ١١ يوليو ٢٠١٩،
https://www.aljazeera.net/politics/2019/7/11/السودان-الإنترنت-فض-الاعتصام-شركات,

J جواو تومي وكارلوس أزيفيدو، "قطع السودان عن الاتصال بالإنترنت لمدة 25 يومًا"، Cloudflare ، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢١،
https://blog.cloudflare.com/sudan-internet-back-25-days/، على الرغم إعادة الإتصال بالإنترنت، بقيت منصات وسائل التواصل الاجتماعي مقيدة حتى ٢٤ نوفمبر ٢٠٢١.

K خطاب حمد (@ga800l)، "تم التأكيد من خلال تقرير @caida_ioda و @Google لحركة الإنترنت، حيث تم إجراء إغلاق آخر للإنترنت في السودان في ظل مواجهة دعوات للتظاهر للإطاحة بالحكومة"،
Twitter، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١:٢٣ صباحاً، https://twitter.com/ga800l/status/1474626885250424835

L بهرام عبد المنعم، "الاحتجاجات في السودان لن تؤدي إلى حل سياسي: مسؤول عسكري"، Anadolu Agency، ٣١ ديسمبر ٢٠٢١،
https://www.aa.com.tr/en/africa/protests-in-sudan-wont-lead-to-political-solution-military-official/2462422

M "تواصل عمليات إغلاق الإنترنت وحجبها لإخفاء فظائع الانقلاب العسكري في السودان"، Access Now ، تم التحديث في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢،
https://www.accessnow.org/update-internet-shutdown-sudan/

N المرجع السابق.

O خالد عبد العزيز، الطيب صديق، نفيسة الطاهر، "عشرات الآلاف من السودانيين المتظاهرين في ذكرى الانقلاب و مقتل متظاهر"، Reuters، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢،
https://www.reuters.com/world/africa/internet-services-blocked-sudan-ahead-coup-anniversary-protests-2022-10-25/

P SMEX (@SMEX)، «هيئة تنظيم الاتصالات والبريد بدعم من السلطة العسكرية»، Twitter، ١١ نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ٣:٤٥ مساءاً،
https://twitter.com/SMEX/status/1458898711413772300

Q تعميم صحفي، القوات المسلحة السودانية- الصفحة الرسمية، «في مايو من هذا العام عينت # القوات_السودانية_المسلحة ضابطاً خاصا»، Facebook، ١٨ ت يوليو ٢٠٢٠،
https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=4136450163063756&id=521187357923406&_rdc=1&_rdr

R وزارة الثقافة والإعلام، «قوات عسكرية مشتركة تقتحم مقر الإذاعة والتلفزيون بأم درمان وتعتقل عددًا من العاملين»، Facebook ، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١،
https://www.facebook.com/MOCI.SD/posts/434157931385794

S «معهد جنيف لحقوق الإنسان ومؤسسة جنيد ينظمان ورشة تدريبية في بناء القدرات لضباط الدعم السريع» ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١،
https://web.archive.org/web/20220727150220/https://rsf.gov.sd/news/1516

T "هيئة الاتصالات السودانية لن تعيد خدمة الإنترنت».

مجلس إدارة المجلس الأطلسي

الرئيس
*John F.W. Rogers

الرئيس التنفيذي الفخري
*James L. Jones

الرئيس والمدير التنفيذي
*Frederick Kempe

نواب الرؤساء التنفيذيين
*Adrienne Arsht
*Stephen J. Hadley

نواب الرئيس
*Robert J. Abernethy
*Alexander V. Mirtchev

أمين الصندوق
*George Lund

المديرين
Todd Achilles
Timothy D. Adams
*Michael Andersson
David D. Aufhauser
Barbara Barrett
Colleen Bell
Stephen Biegun
Linden P. Blue
Adam Boehler
John Bonsell
Philip M. Breedlove
Richard R. Burt
*Teresa Carlson
*James E. Cartwright
John E. Chapoton
Ahmed Charai
Melanie Chen
Michael Chertoff
*George Chopivsky
Wesley K. Clark
*Helima Croft
*Ankit N. Desai
Dario Deste
Lawrence Di Rita
*Paula J. Dobriansky
Joseph F. Dunford, Jr.
Richard Edelman
Thomas J. Egan, Jr.
Stuart E. Eizenstat
Mark T. Esper
*Michael Fisch
Alan H. Fleischmann
Jendayi E. Frazer
Meg Gentle
Thomas H. Glocer
John B. Goodman
*Sherri W. Goodman
Jarosław Grzesiak
Murathan Günal
Michael V. Hayden
Tim Holt
*Karl V. Hopkins
Kay Bailey Hutchison
Ian Ihnatowycz
Mark Isakowitz
Wolfgang F. Ischinger
Deborah Lee James
*Joia M. Johnson
*Safi Kalo
Andre Kelleners
Brian L. Kelly
Henry A. Kissinger
John E. Klein
*C. Jeffrey Knittel
Joseph Konzelmann
Franklin D. Kramer
Laura Lane
Almar Latour
Yann Le Pallec
Jan M. Lodal
Douglas Lute
Jane Holl Lute
William J. Lynn
Mark Machin
Marco Margheri
Michael Margolis
Chris Marlin
William Marron
Christian Marrone
Gerardo Mato
Erin McGrain
John M. McHugh
*Judith A. Miller
Dariusz Mioduski
Michael J. Morell
*Richard Morningstar
Georgette Mosbacher
Majida Mourad
Virginia A. Mulberger
Mary Claire Murphy
Edward J. Newberry
Franco Nuschese
Joseph S. Nye
Ahmet M. Ören
Sally A. Painter
Ana I. Palacio
*Kostas Pantazopoulos
Alan Pellegrini
David H. Petraeus
*Lisa Pollina
Daniel B. Poneman
*Dina H. Powell MCormick
Michael Punke
Ashraf Qazi
Thomas J. Ridge
Gary Rieschel
Michael J. Rogers
Charles O. Rossotti
Harry Sachinis
C. Michael Scaparrotti
Ivan A. Schlager
Rajiv Shah
Gregg Sherrill
Jeff Shockey
Ali Jehangir Siddiqui
Kris Singh
Walter Slocombe
Christopher Smith
Clifford M. Sobel
James G. Stavridis
Michael S. Steele
Richard J.A. Steele
Mary Streett
*Gil Tenzer
*Frances F. Townsend
Clyde C. Tuggle
Melanne Verveer
Charles F. Wald
Michael F. Walsh
Ronald Weiser
*Al Williams
Maciej Witucki
Neal S. Wolin
*Jenny Wood
Guang Yang
Mary C. Yates
Dov S. Zakheim

المديرين الفخريين
James A. Baker, III
Robert M. Gates
James N. Mattis
Michael G. Mullen
Leon E. Panetta
William J. Perry
Condoleezza Rice
Horst Teltschik
William H. Webster

Executive Committee Members
List as of March 6 2023

Atlantic Council

المجلس الأطلسي هو منظمة غير حزبية تروج القيادة الأمريكية البناءة والمشاركة في الشؤون الدولية استنادا إلى الدور المركزي للمجتمع الأطلسي في مواجهة التحديات العالمية

المجلس الأطلسي للولايات المتحدة الامريكية ٢٠٢٣. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن كتابي من المجلس الأطلسي، إلا في حالة الاقتباسات الموجزة في المقالات الإخبارية أو المقالات النقدية أو المراجعات. يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

Atlantic Council

1030 15th Street, NW, 12th Floor,
Washington, DC 20005
(202) 463-7226,
www.AtlanticCouncil.org